



جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي:/2024

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

فرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

المذكرة موسومة ب:

أثر نمو الكتلة النقدية على التضخم في الجزائر

دراسة قياسية للفترة 1980-2022.

إشراف الأستاذ (ة):

- مراد رحال

من إعداد:

- سيف ملازم

- وسيم حدانة

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
نورالدين شتوح	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
مراد رحال	أستاذ محاضر قسم أ	مشرفا ومقررا
نبيل شنن	أستاذ محاضر قسم أ	عضوا مناقشا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

إن الشكر والحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، نشكره ونحمده حمدا كثيرا مباركا فيه على جزيل عطائه وعلى ما أنعم عليه به وفضله علينا أن وفقنا لإتمام هذه المذكرة ونسأله تعالى أن ينفع به، راجين منه عز وجل التوفيق والسداد في باقي مشوارنا البحثي.

من هذا المنبر نتقدم بالشكر الجزيل والتقدير إلى:

الأستاذ القدير " مراد رحال "

كما نتقدم بجزيل الشكر للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة بقبول لتكرمهم بقبول مناقشة هذه الرسالة وإثرائها وتقييمها.

كما نشكر كل من قدم لنا يد العون وساهم في تذليل الصعوبات طيلة أطوار إنجاز هذا العمل.

شكرا لكم وجزاكم الله عنا خيرا.

أهداء

إلى الوالدين العزيزين أطال الله عمرهما ورزقنا الله برهما وحسن صحبتهما ورد شئ من جميل عطاءهما وأستغفر
الله في التقصير في حقهما.

إلى جميع الأخوة والأخوات وكل العائلة

إلى من زادونا علما أساتذتنا الكرام

وإلى كل زملاء والأصدقاء

لهم جميعا مني في هذه المذكرة أكبر تقدير ومحبة



قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
	البسمة
	شكر وتقدير
	إهداء
	الفهرس
	قائمة الجداول والأشكال
أ-ج	مقدمة عامة
الفصل الأول: الإطار النظري للتضخم والكتلة النقدية	
6	مقدمة الفصل
7	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتضخم
7	المطلب الأول: تعريف التضخم وأسبابه
10	المطلب الثاني: أنواع التضخم وطرق قياسه
16	المطلب الثالث: النظريات المفسرة للتضخم
21	المبحث الثاني: ماهية الكتلة النقدية
21	المطلب الأول: تعريف الكتلة النقدية وأقسامها
25	المطلب الثاني: الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية
26	المطلب الثالث: عملية الإصدار النقدي
29	المبحث الثالث: الدراسات العلمية السابقة
29	المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية
31	المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية
33	المطلب الثالث: مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية
37	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: تحليل وقياس أثر الكتلة النقدية على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2022	
39	مقدمة الفصل
40	المبحث الأول: تطور التضخم والكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1980-2022
40	المطلب الأول: تحليل تطور التضخم في الجزائر بين 1980 و 2022
43	المطلب الثاني: تحليل تطور الكتلة النقدية في الجزائر بين 1980 و 2022.
46	المطلب الثالث: العلاقة بين تطور التضخم والكتلة النقدية في الجزائر خلال فترة 1980-2022.

49	المبحث الثاني: منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة عبر الزمن ARDL
49	المطلب الأول: تعريف منهجية ARDL
50	المطلب الثاني: مميزات وشروط المنهجية
51	المطلب الثالث: خطوات منهجية ARDL
57	المبحث الثالث: الدراسة القياسية
57	المطلب الأول: توصيف نموذج واستقرارية متغيرات الدراسة
60	المطلب الثاني: تقدير وتحليل نموذج الدراسة
64	المطلب الثالث: اختبار جودة النموذج المقدر
70	خلاصة الفصل
71	خاتمة
74	قائمة المراجع
	الملخص



قائمة الجداول والأشكال

الصفحة	عناوين الجداول	رقم الجدول
33	مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية	01
40	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)	02
43	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)	03
46	تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)	04
59	نتائج اختبار الاستقرار عند المستوى وفق اختبار pp	05
59	نتائج اختبار الاستقرار عند الفرق الأول وفق اختبار pp	06
60	نتائج تقدير نموذج ARDL	07
61	نتائج اختبار الحدود (Bound Test)	08
62	نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل	09
63	توضيح معنوية كل معلمة في النموذج	10
64	نتائج تقدير معاملات الأجل القصير	11
66	نتائج اختبار Beursch-Godfery	12
66	اختبار مشكل عدم ثبات تباين الأخطاء	13
68	نتائج اختبار ramsey	14

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
41	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)	01
44	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)	02
46	تطور الكتلة النقدية والتضخم وسعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)	03
61	نتائج معيار (Akaike) لتحديد فترات الابطاء	04
62	الصيغة النهائية للنموذج المقدر	05
65	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء	06
67	نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)	07
67	نتائج اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM OF Squares)	08



مقدمة عامة

تضم السياسة الاقتصادية مجموعة من السياسات المختلفة وحتى المتعارضة أحيانا والمتداخلة أحيانا أخرى ورغم أن هناك العديد من السياسات التي يمكن للحكومات أن تستعملها في التأثير على النشاط الاقتصادي وتوجيهه نحو مسارات مطلوبة على غرار السياسات التجارية والانفتاح وسياسات سعر الصرف، إلا أن الادب الاقتصادي وعبر مختلف نظرياته يرى بأن السياسة الاقتصادية لا يمثلها عموما إلى سياستين رئيسيتين هما السياسة المالية والسياسة النقدية فالتاريخ الاقتصادي يخبرنا أن اغلب الازمات الاقتصادية لا تحل إلى بهما. إذ تتجلى أهمية هاتين السياستين في كونهما من بين المداخل الأساسية التي يمكن للحكومات من خلالها أن تؤثر على النشاط الاقتصادي وبالتالي الوقوف في وجه العديد من المشاكل من بينها ظاهرة التضخم. هذه الأخيرة التي أضحت من أبرز الاختلالات التي تعصف بمختلف اقتصاديات العالم على غرار الجزائر.

إن الحديث عن السياسة النقدية في الجزائر يقودنا إلى الحديث عن مختلف التطورات الحاصلة في المجال النقدي في الجزائر ولعل صدور قانون النقد والقرض بداية تسعينيات القرن الماضي كان من بين الاحداث البارزة التي رسمت الانطلاقة الفعلية لمسار السياسة النقدية في الجزائر عبر إعطاء البنك المركزي الاستقلالية الكافية لإدارة السياسة النقدية واستخدام أدواتها في التأثير على النشاط الاقتصادي وبلوغ الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية، ولعل هدف استقرار الأسعار عبر الحفاظ على مستوى مقبول لمعدلات التضخم يعتبر أحد أبرزها. خاصة وأن الجزائر قد عانت من الابعاد والانعكاسات الخطيرة لظاهرة التضخم والتي بلغت ذروتها خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي. من هنا تتبع أهمية الاستقرار النقدي كونه أحد أهم الأركان الرئيسية التي تعتمد عليها الدول في تحريك النشاط الاقتصادي وتهيئة البيئة الملائمة للاستثمارات المحلية والخارجية.

لذلك فإن السلطات النقدية ومن خلال مختلف أدوات السياسة النقدية ولعل من أبرزها المعروض النقدي أو ما يسمى كذلك بالكتلة النقدية تسعى جاهدة لتحقيق الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار، إذا يمكن القول إن الاستقرار النقدي يعتبر الأساس الذي يقوم عليه تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز النمو الاقتصادي، وهو عامل أساسي يؤثر على قرارات الاستثمار والإنفاق في الاقتصاد الوطني.

أولاً: الإشكالية

إن واحدة من أكثر القضايا التي لا تزال تثير الكثير الجدل في مختلف الأبحاث والدراسات الاقتصادية هي نمو الكتلة النقدية وعلاقته بمعدل التضخم، من هنا فإننا نسعى من خلال هذه الدراسة إلى البحث عن أثر زيادة المعروض النقدي أو نمو الكتلة النقدية على معدل التضخم في الاقتصاد الجزائري، وعليه فالسؤال المطروح والذي ستتم معالجته في هذه الدراسة هو:

هل نمو الكتلة النقدية يؤثر حقيقة على معدل التضخم في الجزائر؟



يندرج تحت هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ هل هناك اتفاق فكري في تفسير العلاقة بين كل من المعروض النقدي والتضخم؟
- ✓ هل أن أثر زيادة المعروض النقدي على التضخم في الجزائر تظهر في المدى القصير أم في المدى الطويل فقط؟
- ✓ ما طبيعة العلاقة التي تربط سعر الصرف والانفاق الحكومي بالتضخم في الاقتصاد الجزائري؟

ثانيا: الفرضيات

للإجابة عن هذه التساؤلات نقترح الفرضيات التالية:

- ✓ تعددت النظريات المفسرة للتضخم وسعر الصرف، وتباينت فيما بينها.
- ✓ يؤثر نمو الكتلة النقدية على التضخم في الجزائر على المدى الطويل و القصير.
- ✓ توجد علاقة طردية بين زيادة سعر الصرف والتضخم في الجزائر وهو ما ينطبق كذلك على متغيرة الانفاق الحكومي.

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع

هناك أسباب عدة دفعتنا لاختيار هذا الموضوع منها:

- ✓ رغبتنا في فهم وإثراء هذا الموضوع، وإفادة المطالعين ولو بجهد بسيط.
- ✓ أهمية كل من السياسة النقدية ممثلة بالمعروض النقدي والتضخم نظرا لعلاقتها بالتوازنات الاقتصادية الكلية.
- ✓ بالإضافة إلى أن الموضوع يتطلب القيام بدراسة قياسية وهو ما تتماشى مع طبيعة التخصص.

رابعا: أهمية الدراسة

للبحث أهمية بالغة يستمدّها من موضوع الدراسة بحد ذاته، نظرا لما للتضخم من تبعات وآثار كبيرة على كافة الهياكل الاقتصادية، حيث ينعكس ذلك الأثر على الاستقرار الاقتصادي وحتى الاجتماعي والسياسي للبلاد. وبالتالي يظهر هنا دور السياسة الاقتصادية من خلال السياسة النقدية وأداتها المتمثلة في المعروض النقدي في التأثير واستهداف معدل التضخم في الاقتصاد الجزائري لضبطه عند مستويات مقبولة والحيلولة دون تأثيره على القدرة الشرائية للمواطن البسيط.

خامسا: أهداف الدراسة

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق مايلي:

- ✓ عرض ومناقشة الإطار النظري للسياسة الاقتصادية.
- ✓ توضيح مختلف أنواع التضخم والنظريات المفسرة له.
- ✓ توضيح العلاقة بين نمو المعروض النقدي والتضخم في الجزائر وذلك من خلال محاولة بناء نموذج قياسي يفسر لنا طبيعة هذه العلاقة.

سادسا: حدود الدراسة

بالنسبة للحدود المكانية فإن الدراسة تتناول الاقتصاد الجزائري، أما فيما يخص الحدود الزمانية فإن الدراسة تناولت معطيات تخص الفترة الممتدة ما بين (1980-2022).

سابعا: المنهج المستخدم في الدراسة

إن طبيعة الموضوع محل الدراسة اقتضت منا تطبيق عدة مناهج منها المنهج الوصفي، المنهج التحليلي، والمنهج الإحصائي والقياسي، حيث سنعتمد على المنهج الوصفي عند تناولنا لمختلف النظريات والأفكار المتعلقة بكل من بالسياسة النقدية والتضخم، أما بالنسبة للمنهج التحليلي سنعتمد عليه من خلال تحليل واقع الكتلة النقدية في الجزائر وتحليل تأثيرها على التضخم، أما فيما يخص المنهج الإحصائي والقياسي فسيتم الاعتماد عليه فيما تعلق بالجانب التطبيقي من الدراسة.

الفصل الأول

الإطار النظري للتضخم والكتلة النقدية

تمهيد

تعد النقود جزءاً لا يتجزأ من يوميات الإنسان، فهي شريان الحياة وحجر الزاوية في الإقتصاد المعاصر، ولها تاريخ طويل وحافل بتأثيراتها الإيجابية والسلبية على الإقتصاد، فقد صاحب تطورها تقدم كبير للتبادل التجاري على المستوى المحلي والدولي وكذلك تطوير الموارد الإنتاجية وتحقيق النمو الإقتصادي والرفاهية الإجتماعية في العالم، حيث تلعب دوراً أساسياً ومهماً في الحياة الإقتصادية باعتبارها مقياس لقيمة السلع والمنتجات المتداولة في الأسواق ووسيط لعملية التبادل بين الأعوان الإقتصاديين وبالتالي استمرار الدورة الإقتصادية.

ومن خلال تحديد كمية النقود المتداولة في البيئة الإقتصادية يمكننا التحكم في نمو الكتلة النقدية، وتتمثل الكتلة النقدية في مجموعة من وسائل الدفع لدى بلد ما وفي فترة زمنية معينة، إلا أن هذه الأخيرة قد تخلق نوعاً من أنواع الإختلال واللاتوازن الإقتصادي وهذا ما يعرف بالتضخم، ويستخدم لوصف ظواهر عديدة تشمل الزيادة في مستويات الأسعار والزيادة في مستويات الدخل والأجور.

وسنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتضخم؛
- المبحث الثاني: ماهية الكتلة النقدية؛
- المبحث الثالث: الدراسات العلمية السابقة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتضخم

تعتبر ظاهرة التضخم مشكلة إقتصادية تصيب إقتصاديات كل من البلدان النامية والمتقدمة، ولقد ارتبطت أسبابها بعوامل عديدة ومختلفة وهو ما يؤدي إلى تغير قيمة العملة وارتفاع أسعار مختلف السلع والخدمات وهذا ما يصاحبه آثار جمة على المستويين الإقتصادي والإجتماعي، حيث سيتم التطرق في هذا المبحث إلى تعريف تعريف التضخم وأسبابه في المطلب الأول، أنواعه وطرق قياسه في المطلب الثالث، وأخيرا النظريات المفسرة للتضخم في المطلب الثالث.

المطلب الأول: تعريف التضخم وأسبابه

على الرغم من انتشار هذا المصطلح وشموله لمعظم إقتصاديات العالم في الوقت الحاضر وشيوع استخدامه إلا أنه يوجد هنالك جدل بين الإقتصادييين حول تعريف محدد وواضح للتضخم وذلك لاعتباره يستخدم لوصف عدد من الحالات المختلفة، وسيتم التطرق في هذا المطلب إلى كل من تعريف التضخم وأسبابه.

أولاً: تعريف التضخم

هناك عدة تعاريف لظاهرة التضخم أبسطها وأكثرها وضوحاً ما يلي:

- **التعريف الأول:** "التضخم هو الإرتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار".¹
- **التعريف الثاني:** "يقصد بالتضخم ارتفاع المعدل العام للأسعار خلال فترة زمنية محددة والتي تكون عادة سنة واحدة أو أكثر".²
- **التعريف الثالث:** "التضخم هو الإرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، ولا يقصد به ارتفاع سعر سلعة معينة، وإنما أسعار السلع عموماً، بحيث كلما ارتفع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات فإن القيمة التي يشتريها الدينار من هذه السلع تقل".³
- **التعريف الرابع:** "إصدار النقود الإعتبارية بصفة مطلقة دون النظر إلى عوامل أخرى، كوجود تغطية لهذه النقود الصادرة".⁴

¹ محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، الإقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، 2007، ص: 154.

² نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف، الإقتصاد الكلي - مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2006، ص: 257.

³ محمود الوادي وآخرون، الأساس في علم الإقتصاد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، د ط، عمان، 2007، ص: 299.

⁴ غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، د ط، مصر، 2006، ص: 57.

وعموماً يمكن تعريف التضخم على أنه: "الإرتفاع المستمر في الأسعار الذي يعاني منه الإقتصاد".¹
وعليه فإن تعريف التضخم يتضمن الخصائص التالية:

- إن قياس التضخم يتم بمعيار ما يسمى العام للأسعار، والذي يعرف على أنه متوسط ترجيحي لأسعار مجموعة من السلع والخدمات المستخدمة أو المستهلكة في بلد ما؛
- إن التضخم يعبر عن الإرتفاع الملموس في المستوى العام للأسعار، وأن يشمل الإرتفاع فترة زمنية غير قصيرة، حيث يعبر عن التضخم بأنه عملية ديناميكية قابلة للملاحظة خلال فترة طويلة نسبياً.²
- مما سبق يمكن تعريف التضخم بأنه: "ظاهرة اقتصادية تظهر في الإرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار ما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة وفقدانها لجزء من قوتها الشرائية نتيجة لإختلال التوازن بين العرض والطلب في السلع والخدمات والزيادة في كمية النقود".

ثانياً: أسباب التضخم

هناك أسباب عديدة تؤدي إلى حدوث ظاهرة التضخم، تلخصها فيما يلي:

1. **التضخم الناتج عن زيادة الطلب الكلي:** العديد من النظريات أرجعت سبب التضخم إلى زيادة الطلب الكلي للسلع، والتي نعلم أن سعرها يتحدد عند تعادل العرض مع الطلب عليها، فإذا زاد الطلب الكلي للسلع مع بقاء العرض ثابتاً يؤدي إلى حدوث فجوة تضخمية تتمثل في ارتفاع الأسعار للسلع التي زاد الطلب عليها وهو ما يسمى بتضخم الطلب، ويرجع سبب هذا الإختلال في الطلب إلى زيادة كمية النقود المتداولة، ومن خلال قيام البنك المركزي بإصدار النقود لتمويل عجز الميزانية العامة للدولة، أو عند قيام الدولة برفع الإنفاق لدعم الطلب، أو قيام البنوك التجارية بالتوسع في الإئتمان.³
2. **التضخم الناتج عن انخفاض العرض الكلي:** قد يتسبب في حدوث فجوة تضخمية عندما يعرف العرض الكلي انخفاضاً، ويعود ذلك لعدة أسباب هي:
 - إما نقص في عناصر الإنتاج كالأعمال، المواد الأولية أو تميز الجهاز الإنتاجي بعد المرونة.
 - تحقيق الإقتصاد لحالة التشغيل الكامل، وبالتالي لا تقابل زيادة الطلب بأي زيادة في العرض الكلي.

¹ مجيد ضياء، اقتصاديات النقود البنوك، مؤسسة شباب الجامعة، د ط، مصر، 2008، ص: 214.

² محمد كريم قروف، السياسة النقدية الحديثة واستهداف التضخم في الجزائر - دراسة تحليلية للفترة 1999-2011، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، العدد 14، الدنمارك، ص: 253.

³ عبد الناصر العبادي وآخرون، مبادئ الإقتصاد الكلي، دار صفاء، ط1، الأردن، 2000، ص: 136.

- عدم القدرة على تزويد السوق بالمنتجات الضرورية عند زيارة الطلب ويعود ذلك مثلاً إلى ضعف الأساليب الإنتاجية المعتمدة.¹

3. **التضخم الناتج عن ارتفاع التكاليف الإنتاجية:** يواجه المنتجون أحياناً تزايد مفاجئاً في تكاليف عناصر الإنتاج، فقد يجد المنتج نفسه أمام نقابات عمال قوية قادرة على رفع مستوى الأجر أو قد ترتفع أسعار بعض المواد الأولية بشكل مفاجئ وفي جميع الأحوال فإن ذلك سيترك أثراً مباشراً على السعر النهائي للمنتجات التي تأثرت بزيادة تكاليف ويكون أثرها ملموساً كلما كانت زيادة تكاليف عناصر الإنتاج كبيرة.²

4. **استيراد معظم السلع والخدمات من الخارج (التضخم المستورد):** وهو التضخم الذي يكون سببه ومصدره الإستيراد والمرتبط بالإعتماد في معظم النشاطات الاقتصادية على ما يتم استيراده من الخارج، وبالذات في الدول النامية نتيجة عجز إنتاجها المحلي عن تلبية معظم احتياجاتها لانخفاض وضعف درجة تنوعه، حيث يمكن أن يحصل التضخم نتيجة ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية المستوردة من الخارج، كما أن التضخم يمكن أن يتحقق عندما يزداد الإعتماد على مستلزمات إنتاج مستوردة في العمليات الإنتاجية، وبذلك تزداد تكاليف الإنتاج وأسعار المنتجات والتي يكون سببها ومصدرها التضخم المستورد هذا.³

5. **التضخم المشترك:** ينشأ نتيجة تضخم الطلب وتضخم التكاليف، بمعنى زيادة في حجم النقود المتداولة بين أيدي الأفراد والمؤسسات، بدون تغير في حجم الإنتاج أي ثبات في الإنتاج وفي نفس الوقت زيادة في تكاليف بعض عناصر الإنتاج كارتفاع الأجور، أو ارتفاع أسعار الأراضي، أو ارتفاع أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية أو أسعار المواد الخام...إلخ، حيث تؤدي ذلك كله إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار بالنسبة للسلع والخدمات.⁴

¹ منير لواج، لويذة فرحاتي، التضخم في النظرية الاقتصادية: الأسباب والنتائج، الملتقى الوطني حول التضخم في الجزائر، الأسباب-الأثار والعلاج على ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية الراهنة، جامعة جيجل، الجزائر، يومي 28-29 أكتوبر 2013، ص: 5.

² محمد صالح القرشي، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، إثراء للنشر والتوزيع، د ط، الأردن، 2009، ص: 317.

³ فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، عالم الكتب الحديث، ط1، الأردن، 2007، ص: 316.

⁴ حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد، دار وائل، ط1، الأردن، 2006، ص: 161.

المطلب الثاني: أنواع التضخم وطرق قياسه

هنالك عدة أنواع من التضخم و كذلك طرق لقياسه يمكن أن نوضحها كما يلي:

أولاً: أنواع التضخم

من التعريفات السابقة لظاهرة التضخم، نجد أن هناك اختلافات عديدة في وجهات النظر حول هذه الظاهرة، وتفسر هذه الاختلافات بوجود عدة أنواع من التضخم تصنف حسب عدة معايير، وتشارك هذه الأنواع في خاصية واحدة وهي عجز النقود عن أداء وظائفها أداء كاملاً.¹

وسيتم فيما يلي استعراض أهم أنواع التضخم بالإعتماد على عدة معايير:

1. على أساس حدة الضغط التضخمي: يمكن تقسيم التضخم من حيث حدته إلى:

1.1. التضخم الجامح: يعرف على أنه التضخم الذي يتجاوز معدله 50% شهرياً، ويطلق عليه بالتضخم المفرط، ويعد من أخطر أنواع التضخم على الإقتصاد الوطني،² وذلك نظراً لارتفاع المستوى العام للأسعار بصورة سريعة ومتوالية دون توقف، بحيث ينجم عنه آثار اقتصادية كبيرة يصعب على السلطات الحكومية الحد منها أو معالجتها في الأجل القصير، ومن أهم الآثار السلبية لهذا النوع من التضخم فقدان النقود لقوتها الشرائية ووظيفتها كمخزن للقيمة، مما يترتب عليه قيام الأفراد بالتخلص من كمية النقود من خلال استخدامها في اقتناء أصول عينية أو استثمارها في قطاعات غير إنتاجية مما يترتب عليه انخفاض في إجمالي قيمة المدخرات الوطنية،³ ويحدث هذا النوع من التضخم نتيجة الإفراط في عرض النقود والنقص غير الطبيعي في عرض السلع الناجم عن الحالات الإستثنائية كالحروب والكوارث الطبيعية، وخير مثال على ذلك ما حدث في ألمانيا في عشرينيات القرن الماضي.⁴

1.2. التضخم المتوسط: ويعبر هذا النوع من التضخم عن ارتفاع مستويات الأسعار ولكنها تكون بمستوى أقل في ارتفاعها مقارنة بالتضخم الجامح، وتكون الآثار الناجمة عند أقل خطورة على الإقتصاد

¹ إيمان بن زروق، التضخم قياسه وآثاره مع التطبيق على الإقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، 2020-2021، ص: 04.

² أحمد زهير شامية، النقود والمصارف، دار زهران للنشر، د ط، عمان، 1993، ص: 369.

³ غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، د ط، الإسكندرية، 1985، ص: 62.

⁴ إيمان بن زروق، مرجع سابق، ص: 5.

الوطني، مما يساعد السلطات الحكومية على معالجة الإختلالات الناجمة عنه، حيث لا يترتب عليه فقدان التام للثقة بالعملة الوطنية.¹

1.3. التضخم الزاحف: وهو تضخم ترتفع فيه الأسعار ببطء ولكن بشكل مستمر، فالزيادة في الأسعار في هذا النوع تكون دائمة ومنتالية ولا تؤدي إلى عمليات تراكمية أو عنيفة في المدة القصيرة، فهي لا تتطور بشكل رأسي ولكن تأخذ الشكل التدريجي التصاعدي المستمر على المدى الطويل، وبذلك فإن خطورة هذا النوع من التضخم تتمثل فيما يحدثه من أثر نفسي بسيط على قبوله، الأمر الذي يدفع إلى قبوله والتعايش معه حيث أن الإرتفاع في الأسعار يكون بنسب صغيرة ومنتالية لا تتجاوز 0% سنويا حيث تهبط قيمة النقود ببطء وتدرج، وهذا التضخم منتشر اليوم في البلدان الصناعية حيث خضعت الإقتصاديات الصناعية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية لحركة صعودية في الأسعار تتصف بالدوام، لكنها لا تمثل اضطرابا، فهو تضخم لا مفر منه في نظر هذه البلدان، وربما ذهب الإقتصاديون إلى إطلاق وصف الإستقرار على وضع لا يزيد فيه معدل ارتفاع الأسعار على نسبة 22%.²

1.4. التضخم الماشي: عندما يكون الإرتفاع مستمر للأسعار في حدود 5 إلى 10% سنويا، يجب الحد منه لأنه يوجد شيء من الخطورة، بحيث تدخل حركة تزايد الأسعار في حلقة مفرغة قد تصل إلى معدلات كبيرة.³

1.5. التضخم الراكض: يحدث هذا النوع من التضخم عندما ترتفع الأسعار بنسبة أكثر من التضخم الماشي حيث تصل إلى حوالي 20% أو أكثر، وهو ما حصل في الهند خلال سنوات 1973، 1974، 1979 أين ارتفعت الأسعار بنسبة 26%، 19% و25% على التوالي.⁴

2. على أساس مصدر التضخم

يقسم التضخم حسب المصدر إلى ما يلي:

2.1. تضخم جذب الطلب: ويحدث عندما ترتفع الأسعار نتيجة لوجود فائض كبير في الطلب الكلي مقارنة بالعرض الكلي، وقد يكون ذلك مؤقتا وقد يستمر.¹

¹ حميد مقراني، أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر 1988-2012، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة- بومرداس، 2014-2015، ص: 43.

² خالد أحمد سليمان شبكة، التضخم وأثره على الدين - دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، د ط، مصر، 2008، ص ص: 16-18.

³ سامية لحول، ريمة باشة، دور التضخم في اتخاذ القرارات لمنظمات الأعمال، الملتقى الوطني حول التضخم في الجزائر: الأسباب، الآثار والعلاج على ضوء المتغيرات الإقتصادية المحلية والعالمية الراهنة، جامعة جيجل، الجزائر، يومي 28-29 أكتوبر 2013، ص: 04.

⁴ ضياء مجيد، الإقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، د ط، الإسكندرية، 2000، ص ص: 216-217.

- 2.2. **تضخم التكاليف:** ويعبر عن ارتفاع التكاليف التي تتحملها الحكومة، أو المشروعات الإنتاجية.²
- 2.3. **التضخم المستورد:** تؤثر تدفقات السلع عبر التجارة الخارجية مباشرة على الأسعار، من خلال التأثير في الطلب الكلي، كما أن تدفقات رؤوس الأموال الدولية تؤثر بشكل غير مباشر على الأسعار المحلية، من خلال أسعار الفوائد وأسعار الصرف الأجنبي.³
3. **على أساس تدخل الحكومة في جهاز الأسعار:** تتحدد بعض أنواع الإتجاهات التضخمية بمدى تحكم الدولة في جهاز الأسعار، ومراقبتها لتحركات المستويات العامة للأسعار والتأثير فيها،⁴ حيث ينطوي تحت ظل هذا المعيار ثلاثة أنواع من الإتجاهات التضخمية:
- 3.1. **التضخم الطليق (المفتوح):** ترتفع خلاله الأسعار بحرية، لتحقيق التعادل بين العرض والطلب، دون أي تدخل من جانب الدولة وقد تتدخل عوامل أخرى في رفع المستويات العامة للأسعار إلى جانب إجماع السلطات الحكومية عن التدخل، وتتمثل هذه العوامل في الظروف الإقتصادية السائدة في بعض القطاعات الإقتصادية، وكذلك العوامل النفسية للأفراد من بائعين ومشتريين التي تدفعهم إلى التخلص من النقود التي بحوزتهم لفقدانها بعض من قيمتها، وانخفاض قوتها الشرائية.⁵
- 3.2. **التضخم المكبوت:** يسمى أيضا بالتضخم المستتر، وهو ذلك التضخم الذي يحدث في ظل تدخل الدولة ووضعها للقوانين والإجراءات التي تحد من حرية عمل العوامل الإقتصادية وبالتالي تمنع ارتفاع الأسعار وذلك نظرا للقيود الحكومية المباشرة التي تضعها الدولة والتي تحدد المستويات العليا للأسعار والتحكم فيها.⁶
- 3.3. **التضخم الكامن (الخفي):** يتمثل هذا النوع من التضخم في ارتفاع ملحوظ في الدخول النقدية دون أن تجد لها منفذ للإنفاق، وتتدخل الدول بإجراءاتها المختلفة دون إنفاق هذه الدخول المتزايدة فيبقى التضخم كامنا وخفيا لا يسمح له بالظهور وفي شكل انكماش في الإنفاق على السلع الإستهلاكية، الغذائية، والإستثمارية.⁷

¹ ودبي طوروس، الإقتصاد الكلي، المؤسسة الحديثة للكتاب، ط1، بيروت، 2010، ص: 193.

² إياد عبد الفتاح النسور، أساسيات الإقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2013، ص: 189.

³ طالب محمد عوض، مدخل إلى الإقتصاد الكلي، معهد الدراسات المصرفية، د ط، الأردن، 2004، ص: 164.

⁴ إيمان بن زروق، مرجع سابق، ص: 07.

⁵ محمد جبوري، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الإقتصادي - دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بائل، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان، 2012-2013، ص: 159.

⁶ نبيل الروبي، نظرية التضخم، مؤسسة الثقافة الجامعية، ط2، الإسكندرية، 1984، ص: 26.

⁷ أمينة بلحنافي، عبد الرحمان تسابث، علاقة البطالة بالتضخم في الجزائر - دراسة قياسية 1970-2012، الملتقى الوطني حول التضخم في الجزائر: الأسباب، الآثار والعلاج على ضوء المتغيرات الإقتصادية المحلية والعالمية الراهنة، جامعة جيجل، يومي 28-29 أكتوبر 2013، ص: 07.

4. من حيث تعدد القطاعات الاقتصادية: تتحدد الإتجاهات التضخمية وفق هذا المعيار حسب تنوع القطاعات الاقتصادية إلى ما يلي:¹

4.1. التضخم في أسواق السلع: هناك نوعين من التضخم في أسواق السلع:

- **التضخم السلعي:** وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات سلع الإستهلاك، وذلك من خلال الزيادة في نفقات إنتاج السلع على الإدخار، مما يترتب عليه تحقيق أرباح قدرية في قطاع صناعة سلع الإستهلاك.

- **التضخم الرأسمالي:** ويحصل هذا النوع من التضخم في قطاع صناعات الإستثمار، ويعبر عن الزيادة في قيمة سلع الإستثمار على نفقات انتاجها ويترتب على ذلك تحقيق أرباحا قدرية في كلا من قطاعي صناعات سلع الإستهلاك والإستثمار، كنتيجة لبروز الضغوط التضخمية.

4.2. التضخم في أسواق عوامل الإنتاج: نفرق بين نوعين من التضخم في أسواق عوامل الإنتاج وهما:

- **التضخم الربحي:** يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة لزيادة الإستثمار عن الإدخار، مما يترتب عليه تحقيق أرباحا قدرية في قطاعي صناعات سلع الإستهلاك والإستثمار.
- **التضخم الداخلي:** يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة لارتفاع نفقات الإنتاج، ومن ضمن تلك النفقات ارتفاع أجور الكفاية للعمال.

ثانيا: طرق قياس التضخم

يتم قياس التضخم من خلال الأرقام القياسية للأسعار، بالإضافة إلى معيار الفجوة التضخمية والتي تتضمن كل من معيار الإستقرار النقدي، معيار فائض الطلب ومعيار الإفراط النقدي.

1. **الأرقام القياسية للأسعار:** تمثل الأرقام القياسية للأسعار سلسلة من الأرقام التي توضح التغيرات النسبية التي طرأت على المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة، بالقياس إلى ما كان عليه ذلك المستوى في فترة سابقة يطلق عليها فترة الأساس، وتجدر الإشارة إلى عدم وجود مستوى واحد للأسعار، وإنما هناك أنواع مختلفة من مستويات الأسعار تتعدد طبقا لتعدد وتنوع الأغراض المقصودة من دراسة تغيرات الأسعار (قيمة النقود).²

$$\pi = \frac{p_1 - p_0}{p_0}$$

ويعبر عن التضخم بشكل عام وفق العلاقة التالية:

حيث أن: π : هو معدل التضخم، P_0 : هو السعر في السنة الجارية، P_1 : هو السعر في سنة الأساس.

➤ ويمكن التمييز بين نوعين أساسيين للأرقام القياسية هما الرقم القياسي لأسعار الإستهلاك (مؤشر لاسبير)، ومكش الناتج (الرقم القياسي لباش).

¹ عبد القادر متولي، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر ناشرون وموزعون، د ط، الأردن، 2010، ص: 218.

² محمود حسين وآخرون، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، 2010، ص ص: 73-74.

1.1. الرقم القياسي لأسعار المستهلك: يعبر هذا المؤشر عن متوسط التغير في الأسعار التي يدفعها المستهلكون للحصول على سلة من السلع والخدمات الضرورية كالغذاء، الملابس، السكن والنقل والتعليم.¹

$$CPI = \frac{\sum p_1 \times Q_0}{p_0 \times Q_0} \times 100$$

حيث أن: p_1 : الأسعار الجارية، P_0 : الأسعار الثابتة، Q_0 : الكميات الثابتة، Q_1 : الكميات الجارية.

مع العلم أنه يوجد نوعان للأرقام القياسية لأسعار المستهلك، هما أسعار التجزئة وأسعار الجملة.

1.2. الرقم القياسي الضمني: يعرف أيضا بمؤشر أسعار الناتج المحلي الإجمالي، يقيس أسعار كل ما أنتج من سلع وخدمات في الإقتصاد،² ويشمل المخفض الضمني جميع أسعار السلع والخدمات المتاحة في الإقتصاد سواء كانت استهلاكية أم وسيطة أم إنتاجية، كما أنه يضم أسعار الجملة وأسعار التجزئة على السواء.³

$$ILP = \frac{\sum p_1 \times Q_1}{p_0 \times Q_1} \times 100$$

2. معيار الفجوة التضخمية: إضافة إلى الأرقام القياسية للأسعار توجد طرق أخرى لقياس الإرتفاع للمستوى العام في الأسعار، ينصب تركيزها على قياس الإختلالات النقدية والفجوات بين العرض والطلب، ونلخص هذه المعايير فيما يلي:

2.1. معيار فائض الطلب: حسب كينز فإن زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي في سوق السلع والخدمات ينجر عنه ارتفاع الأسعار الأمر الذي يؤدي إلى حدوث فجوة تضخمية التي تقود الإقتصاد إلى تضخم حقيقي،⁴ وبالتالي فإن فائض الطلب أة الفجوة التضخمية المتوقعة في المستقبل هي مقدار الطلب الفعال والمتوقع الذي يقاس بالأسعار الجارية مطروحا منه القيمة الكلية المتوقعة للسلع والخدمات المتاحة للفترة المقبلة مقاسة بأسعار فترة الأساس وأن هذا الفائض المتوقع حدوثه سوف يجذب الأسعار نحو الإرتفاع.⁵

¹ فيصل بوطيبة، مدخل لعلم الإقتصاد، دار جسر للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 2018، ص: 193.

² فيصل بوطيبة، المرجع السابق، ص: 193.

³ أسماء نويس، أثر سياسة الإنفاق العام على معدلات التضخم في الجزائر للفترة 1990-2011، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف، 2013-2014، ص: 59.

⁴ بلعزوز بن علي ومحمدي الطيب أحمد، دليلك في الإقتصاد، دار الخلدونية، د ط، الجزائر، 2008، ص: 22.

⁵ الحلاق سعيد سامي، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، د ط، الأردن، 2010، ص: 193.

ويحسب الإختلال حسب هذا المعيار كما يلي: $D_x = (C_p + C_G + I + \Delta S) - Y$

حيث:

D_x : إجمالي فائض الطلب.

C_p : الإستهلاك الخاص بالأسعار الجارية.

C_G : الإستهلاك العام بالأسعار الجارية.

I : الإستثمار في الأصول الثابتة بالأسعار الجارية.

ΔS : التغير في المخزون بالأسعار الجارية.

Y : الناتج المحلي الخام بالأسعار الثابتة.

2.2. معيار الإستقرار النقدي أو الضغط التضخمي: يستند هذا المعيار على أفكار النظرية الكمية الحديثة القائلة أن التضخم يكون عند اختلال العلاقة بين الزيادة في كمية النقود والزيادة في الناتج الحقيقي، أي أن الزيادة في كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة في الناتج الحقيقي سوف تولد فائض طلب يدفع بالأسعار نحو الإرتفاع، ويتحقق هذا الإرتفاع فقط من خلال الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات بنسبة تفوق الزيادة في الكمية المعروضة منها.¹

ويتم حساب معامل الإستقرار النقدي من خلال المعادلة: $B = \Delta M/M - \Delta Y/Y$

وحيث أن:

B : معامل الإستقرار النقدي.

$\Delta M/M$: نسبة التغير في الكتلة النقدية.

$\Delta Y/Y$: نسبة التغير في الدخل.

ويقيس هذا المعدل مدى الإستخدام الأمثل للإئتمان المصرفي في تمويل حركة النشاط الإقتصادي.²

¹ أحمد محمد صالح الجلال، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية - دراسة حالة الجمهورية اليمنية 1990-2003، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص: 32.

² بلعزوز بن علي ومحمدي الطيب أمحمد، مرجع سابق، ص: 20.

3. معيار الإفراط النقدي

يستند هذا المعيار إلى نظرية كمية النقود المعاصرة والتي ترى أن تغير نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود هو المتغير الرئيس الذي يسبب التغير في مستوى الأسعار،¹ حيث أن ارتفاع نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود عن حجمها الأمثل يؤدي إلى إفراط نقدي يبعث على الإرتفاع التضخمي في الأسعار.²

ويتم تحديد حجم الإفراط النقدي المولد للتضخم عن مستوى معين من الأسعار كالتالي: $M^t = \lambda Y_t - M_t$

حيث أن:

M^t : حجم الإفراط النقدي

Y_t : حجم الناتج المحلي الخام الحقيقي بالأسعار الثابتة.

M_t : كمية النقود المتداولة بالفعل معبرا عنها بـ $M2$.

λ : متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الخام الحقيقي من الكتلة النقدية المتداولة السائدة في سنة الأساس عند مستوى معين من الأسعار، وتحسب بالعلاقة التالية: $\lambda = M_t / Y_t$

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للتضخم

إن مشكلة التضخم تعتبر ظاهرة عامة تعاني منها كافة النظم الإقتصادية على اختلافها، لذا حاول العديد من الإقتصاديين تفسير هذه الظاهرة ومعرفة أسبابها،³ فمن أهم النظريات التي فسرت التضخم نجد:

أولاً: التضخم في النظرية الكلاسيكية

يتم تفسير التضخم عند الكلاسيك من خلال اعتبار أن الزيادة الكبيرة في كمية النقود المتداولة تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات مما يضيفي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار بمعنى أن هناك حالة من عدم التوازن بين عرض النقد والطلب عليه لذلك فهو تضخم نقدي، فعند زيادة عرض النقد تنخفض قيمته

¹ الحلاق سعيد سامي، محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص: 194.

² بلعزوز بن علي ومحمدي الطيب أمحمد، مرجع سابق، ص: 21.

³ كفية قسيموري، أثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية للاستقرار الإقتصادي (النمو الإقتصادي، التضخم والبطالة)- دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1992-2018، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2020-2021، ص: 94.

والعكس صحيح،¹ فالأولى تؤدي إلى ارتفاع الأسعار والثانية إلى انخفاضها ويستند النموذج الكلاسيكي على الفرضيات التالية:²

- كل الأسواق تسودها المنافسة الكاملة والإقتصاد في تشغيل تام.
- لا يخضع رجال الأعمال ولا العمال للخداع النقدي.
- المرونة الكاملة للأجور النقدية وأسعار السلع.
- قانون ساي (قانون المنافذ) لأسواق العرض يخلق الطلب عليه.
- يتم النمو تلقائياً دون تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية مع ثبات حجم المعاملات أو الحجم الحقيقي للإنتاج.
- ثبات سرعة دوران النقود ويقصد بها متوسط إنتقال الوحدات النقدية من يد إلى أخرى خلال فترات زمنية معينة.
- المستوى العام للأسعار متغير تابع ويتصف بالسلبية في مواجهة تغيرات كمية النقود.³

ويمكن عرض النظرية الكلاسيكية في صيغتين:

1. **صيغة فيشر (معادلات المبادلات):** وتفسر تقلبات قيمة النقود وتنسب التضخم إلى تزايد كمية النقود مستندة إلى جانب عرض النقد بمعنى أن قيمة النقود تخضع للقوى نفسها التي تخضع لها أي سلعة في السوق فتحدد قيمة النقود عند تساوي العرض مع الطلب في نقطة التوازن،⁴ وتعطي رياضياً بالعلاقة التالية:⁵ $Ms.V=P.T$

حيث أن:

Ms : كمية النقود المتداولة، V : سرعة تداول النقود، P : المستوى العام للأسعار، T : حجم الإنتاج (عدد الصفقات النقدية) وهي ثابتة بناء على فرضية الاستخدام الكامل.

2. **نظرية الأرصدة النقدية معادلة كامبريج:** حاولت هذه الصيغة تحسين الصيغة السابقة عن طريق الإقتصادي مرشال وبيجو وغيرهم بإدخال فكرة الطلب على النقود أي حجم الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها لأغراض المعاملات.

¹ منى يونس حسين، علاقة سعر الصرف بالتضخم ودوره في تحقيق التوازن النقدي في العراق للمدة 1990-2004، أطروحة دكتوراه في المالية والإقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2009، ص: 27.

² أمينة دبات، السياسة النقدية واستهداف التضخم بالجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان، 2013-2014، ص: 21-22.

³ سهير محمود معتوق، الإتجاهات الحديثة في التحليل النقدي، الدار المصرية اللبنانية، د ط، القاهرة، 1988، ص: 25.

⁴ منى يونس حسين، مرجع سابق، ص: 27.

⁵ ناظم الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر، د ط، عمان، الأردن، 1999، ص: 266.

وفقا لهذه الصيغة يكون المستوى العام للأسعار مستقرا إذا كانت الكمية المطلوبة من النقود تساوي الكمية المعروضة منها: $M_s = M_d$

كما استطاع الإقتصاديون في هذه الصيغة أن يربطوا بين كمية النقود والنتاج الإجمالي حيث أن كمية النقود هي نسبة من الناتج الوطني الإجمالي تتغير بتغيره وتعطي هذه الصيغة بالعلاقة الرياضية التالية:¹

$$M_s = P \cdot Y \cdot K$$

حيث أن:

P: المستوى العام للأسعار، K: الرصيد النقدي الذي يرغب الأفراد بالإحتفاظ به وهو الطلب على النقد، Y: الناتج الوطني (الدخل القومي الحقيقي).

$$K = \frac{1}{v} \quad \text{وبما أن:}$$

يمكن كتابة المعادلة بالشكل التالي: $M = \frac{1py}{v}$

وباستخدام Y بدلا من T يصبح بالإمكان مقارنة معادلة التبادل بمعادلة كامبريدج حيث يصبح: $M \cdot V = P \cdot Y$

ثانيا: التضخم في النظرية الكينزية

لقد اعتمد كينز في تحليله للتقلبات في المستوى العام للأسعار على دراسة العوامل التي تحدد مستوى الدخل الوطني، كما استند على التقلبات التي تحدث في الإنفاق الوطني بنوعيه الإستهلاكي والإستثماري، أي أن التحليل الكينزي يعتمد في تفسير التغيرات في المستوى العام للأسعار على التفاعل بين قوى الطلب الكلي وقوى العرض الكلي،² حيث يرى كينز أن زيادة الطلب الفعلي الذي لا يواكبه زيادة في السلع والخدمات، هو الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، فالتضخم مرتبط بحدوث تطورات في عدد من المتغيرات الإقتصادية أهمها:

- العرض الكلي المتاح.
- الطلب الكلي الفعلي، يتمثل في الإنفاق على السلع الإستهلاكية والسلع الإستثمارية عند الإستخدام التام.
- كمية النقود المعروضة للتداول.
- أسعار الفائدة.
- مستوى التشغيل في الجهاز الإنتاجي، أي نسبة استخدام عوامل الإنتاج هل استخدمت كليا أو جزئيا.

¹ عبد الرحمان يسرى، النظرية الإقتصادية الكلية والجزئية، الدار الجامعية، د ط، الإسكندرية، 2004، ص: 139.

² أحمد محمد صالح الجلال، مرجع سابق، ص: 41.

ويفترض كينز في تحليله أن حالة التوازن هي تلك التي يكون فيها الطلب الكلي يعادل مستوى الإستخدام التام، وأن حدوث خلل في ذلك التوازن يعني في الحقيقة حالتين:

- إذا كان الطلب الكلي أكبر من مستوى الإستخدام التام فإنه توجد حالة تضخم؛
- إذا كان الطلب الكلي أقل من مستوى الإستخدام التام فإنها حالة الكساد.¹

ولقد انتقد كينز ما ذهب إليها النظرية الكلاسيكية في في اعتبارها أن المستوى العام للأسعار دالة في كمية النقود فقط حيث أشار كينز إلى أن الزيادة كمية النقود، سيكون أثره مجرد زيادة في الطلب على النقود هذا عندما تسود حالة الكساد ويقع الإقتصاد في مصيدة السيولة.²

ويعتمد التحليل الكينزي في تفسير التضخم على مرحلتين أساسيتين:

1. مرحلة ما قبل بلوغ الإقتصاد الوطني مستوى التشغيل الكامل: في هذه المرحلة تكون الأجهزة الإنتاجية لم تصل إلى أقصى طاقتها أي أن هناك موارد إقتصادية عاطلة غير مستغلة، وبالتالي فإن حدوث زيادة الطلب لن يترتب عليه ارتفاع في المستوى العام للأسعار، لأن الزيادة في الطلب سيصاحبها زيادة مقابلة في عرض السلع والخدمات من خلال استغلال الطاقات الإنتاجية العاطلة مما لا يؤثر في مستويات الأسعار، إلا أنه وفي ظل زيادة استخدام عوامل الإنتاج العاطلة، فإنه من المتوقع أن يصاحب الزيادة في الطلب زيادة في المستوى العام للأسعار، يطلق على هذا النوع من التضخم بالتضخم الجزئي ولا يعد هذا التضخم حقيقياً.

2. مرحلة التشغيل الكامل:

- هي المرحلة التي تشغل فيها كافة الموارد الإقتصادية، حيث يؤدي زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات عن العرض الحقيقي لها إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، نظراً لعدم وجود موارد اقتصادية عاطلة يمكن استخدامها لمواجهة الزيادة في حجم الطلب، مما يؤدي إلى حدوث تضخم حقيقي حسب كينز.

- زيادة على ذلك فلا تعتبر هذه النظرية أن زيادة كمية النقود عند التشغيل التام يؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار، وذلك عندما يصاحب الزيادة في كمية النقود زيادة في تفضيل السيولة والإكتناز لدى الأفراد.³

¹ تيجاني بالريقي، دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2006، ص: 199.

² ضياء مجيد الموسوي، الإقتصاد النقدي، دار الفكر، د ط، الجزائر، 1993، ص: 135.

³ أحمد محمد صالح الجلال، مرجع سابق، ص ص: 42-43.

ثالثا: النظرية المعاصرة لكمية النقود

يرى فريدمان في تفسيره للتضخم بأنه ظاهرة نقدية، باعتباره نتيجة للنمو غير المتوازن بين كمية النقود وحجم الإنتاج، أي أن الزيادة في كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة في حجم الإنتاج يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، ولقد رفض كذلك دور الأجور والنفقة في تغير الأسعار، ولا يؤيد بوجود صلة بين معدل التضخم ومستوى البطالة على المدى الطويل، فهذه النظرية تتمثل في نظرية الطلب على النقود، حيث أنها تبحث في العلاقة بين التغير في نصيب الوحدة المنتجة من النقود والتغير في مستوى الأسعار، وذلك من خلال ما يطراً للطلب على النقود من تغيرات.

فقد أشار فريدمان إلى الحالات التالية لتأثيرات زيادة كميات النقود:

- من الممكن التصور أن أثر هذه الزيادة تمتص بالكامل في انخفاض مصاحب لسرعة دوران النقود دون أن يمارس تأثيرا على الدخل الوطني الحقيقي والأسعار.
- يمكن أن تنعكس الزيادة في كمية النقود كليا في رفع المستوى العام للأسعار دون إحداث تأثير في سرعة دوران النقود والناجح الوطني وهو موقف أنصار النظرية الكمية التقليدية.
- كذلك يمكن لتغير كمية النقود أن تتغير سرعة دورانها في نفس الإتجاه وينعكس هذا في تغير الناتج الوطني والأسعار بنسب متفاوتة.¹

ويرى فريدمان بأن الطلب على النقود يتوقف على أنواع المستهلكين والأفضليات التي يرونها بالإضافة إلى دخل أو ثروة الفرد باعتبارها عنصرا أساسيا في الطلب على النقود.

إذن فالنظرية الكمية الحديثة تعتبر التضخم ما هو إلا نتيجة زيادة كمية النقود المتداولة بالنسبة لكمية الإنتاج مما يؤدي إلى ارتفاع نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود المتداولة، مما يدفع بالمستوى العام للأسعار نحو الارتفاع، غير أنها لم تفترض ثبات الإنتاج وسرعة تداول النقود عكس النظرية الكمية الكلاسيكية.²

¹ سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرياح - ورقلة، 2005-2006، ص ص: 65-66.

² أحمد محمد صالح الجلال، مرجع سابق، ص ص: 45-46.

المبحث الثاني: ماهية الكتلة النقدية

تعتبر الكتلة النقدية من الموضوعات الإقتصادية البالغة الأهمية، حيث احتلت مكانا مرموقا في الأدبيات الإقتصادية، وذلك بسبب الدور البارز والفعال الذي تلعبه في الإستقرار الإقتصادي نتيجة العلاقة الوثيقة التي تربط بينها وبين العديد من المتغيرات الإقتصادية الأخرى، وتخضع الكمية المعروضة للنقود لسيطرة البنك المركزي المسؤول عن السياسة النقدية والتي تلعب هي الأخرى دورا فعالا في تحقق الإستقرار الإقتصادي بشكل عام.

ويناقش هذا المبحث تعريف الكتلة النقدية وأقسامها كمطلب أول، ومن ثم الأجزاء المقابلة لها كمطلب ثاني، ومن ثم عملية الإصدار النقدي كمطلب ثالث.

المطلب الأول: تعريف الكتلة النقدية وأقسامها

تعتبر الكتلة النقدية أحد أهم المجاميع الإقتصادية الكلية والتي لها تأثير كبير ومباشر بالمجمعات الإقتصادية الكلية الأخرى، لذلك وجب تحديد تعريف للكتلة النقدية وأقسامها.

أولاً: تعريف الكتلة النقدية

يمكن إعطاء مجموعة من التعاريف للكتلة النقدية كما يلي:

- **التعريف 01:** " هي كمية النقود المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، ويقصد بالنقود المتداولة هي كافة أشكال النقود التي يحوزها الأفراد أو المؤسسات والتي تختلف أشكالها بمدى التطور الإقتصادي والإجتماعي وتطور العادات المصرفية في المجتمعات".¹
- **التعريف 02:** "تلك الكمية من النقود المتوفرة في فترة زمنية معينة، والتي تتحدد من قبل السلطات النقدية، أو هي الكمية النقدية المتمثلة في وسائل الدفع بجميع أنواعها".²
- **التعريف 03:** " مجموع وسائل الدفع في الإقتصاد خلال فترة زمنية معينة، وتتكون من عدة عناصر تعرف بالمجمعات النقدية".³
- **التعريف 04:** "هي الرصيد الكلي لوسائل الدفع المحلية التي يمتلكها العامة".¹

¹ ميلود وعيل، سعدية حديوش، دراسة العلاقة بين عرض النقود والتضخم في الجزائر 2000-2016، مجلة التنمية الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية، العدد 03، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي- الجزائر، 2017، ص: 318.

² بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 3، الجزائر، 2008، ص: 49.

³ إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2010-2011، ص: 81.

نستخلص مما سبق أن الكتلة النقدية هي تلك الكمية من النقود المتوفرة في فترة زمنية معينة وتتكون من النقود الورقية الصادرة عن البنك المركزي والنقود المساعدة الصادرة عن الخزينة بالإضافة إلى نقود الودائع التي تحدثها البنوك التجارية.

ثانياً: أقسام الكتلة النقدية

ينصرف مفهوم العرض النقدي (الكتلة النقدية) إلى رصيد الأشياء التي تستخدم كوسيط في التبادل، وفي إطار هذا المفهوم العام تتعدد مفاهيم العرض النقدي بحسب ما تحتوي عليه كل من هذه المفاهيم، إلى جانب النقد المتداول والعملة المعاونة، ومن أنواع الأشياء التي تتمتع بدرجة عالية جداً من السيولة أي تلك التي يمكن تحويلها فوراً إلى نقود دون تقلب في قيمتها أو بتقلب يحدث في أضيق الحدود،² وفي ضوء ذلك يتم التمييز بين ثلاثة مفاهيم للعرض النقدي:

1. عرض النقد بمعناه الضيق (M1) the narrow definition of money: يمثل هذا النوع شكلاً

من أشكال عرض النقد وهو مجموعة وسائل الدفع المتداولة في البلد وخلال مدة زمنية معينة ويطلق عليها أحياناً المتاحات النقدية، والتي يحتفظ بها الأفراد والمشروعات والإدارة بشكل أرصدة نقدية، وتمثل وسائل الدفع الفورية أمثال النقود الورقية والمعدنية والنقود المساعدة والودائع الجارية للقطاع الخاص لدى البنوك التجارية.³

$$M1 = (\text{Demand Deposite} + \text{Currancy in Circulation})$$

$$M1 = DD + CC^4$$

إذ أن:⁵

M1 : عرض النقد بالمعنى الضيق

DD: الودائع الجارية Demand Deposits

¹ أديب قاسم شندي، قياس العلاقة التبادلية بين عرض النقد ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق 1980-2013، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 21، جامعة واسط - العراق، 2016، ص: 6.

² امحمد بن البار، علي سنوسي، اثر عرض النقود على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1986-2014 - دراسة تحليلية قياسية، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 16، جامعة المسيلة، الجزائر، 2016، ص: 305.

³ محمود صالح عطية، تحليل العوامل الموضوعية المؤثرة في سوق الأوراق المالية مع الإشارة إلى سوق العراق، مجلة ديالي، العدد 54، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة ديالي، 2012، ص: 3.

⁴ أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف - مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر والتوزيع، ط 1، 2005، ص: 89.

⁵ امحمد بن البار، علي سنوسي، مرجع سابق، ص: 305-306.

CC: العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي Currence in Circulation

ويتضح مما ذكر أعلاه أن هنالك طرفين يحددان عرض النقد M1 هما البنك المركزي والمصارف التجارية.¹

2. عرض النقد بمعناه الواسع (M2) Broader measure of money: وهو يشمل العملة المتداولة خارج المصارف العاملة بالدولة بالإضافة إلى الودائع تحت الطلب والودائع التي ليست تحت الطلب،² ويعرف هذا المجتمع بالسيولة المحلية الخاصة أو مجموع وسائل الاحتفاظ المؤقت للقوة الشرائية ويشمل بالإضافة إلى مكونات المفهوم الضيق على أشباه النقود مضاف إليه الودائع لأجل بمختلف أنواعها،³ وهي عبارة عن الودائع الآجلة، والودائع الإيداعية قصيرة الأجل بالبنوك التجارية بالإضافة إلى ودائع صندوق توفير البريد،⁴ وهذا يتوافق مع مفهوم النظرية الكمية الحديثة للنقود لفريدمان:

$$M2 = M1 + \text{Time Deposits}$$

$$M2 = DD + CC + TD^5$$

حيث أن:⁶

M2: عرض النقد بالمعنى الواسع.

TD: الودائع الزمنية Time Deposits

3. مفهوم عرض النقد الأوسع (M3): يعود الإهتمام بعرض النقد بالمعنى الأوسع إلى المساهمات العلمية التي نشرها عدد من الإقتصاديين في انكلترا وأمريكا، ويعتبر تقرير Rad Cliffe المنشور في عام 1959 من أوائل الأبحاث التي اهتمت بهذا التعريف أعقبه مناقشات Gurley and show الصادر في عام 1960، وقد أكدوا على أشباه النقود أو بدائل النقود مثل السندات والأوراق الحكومية كمصادر بديلة للسيولة، وأشاروا إلى أن المؤسسات المالية الوسيطة قد وفرت بدائل جديدة عن النقود تتمتع بسيولة عالية ويمكن تحويلها إلى وسائل دفع بسهولة وفي وقت قصير وبأقل خسارة، وهكذا لم

¹ امحمد بن البار، علي سنوسي، المرجع السابق، ص: 306.

² امحمد بن البار، فردي طهراوي، اثر تقلبات أسعار الصرف على التضخم النقدي في الجزائر خلال الفترة 1980-2012، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي بالتعاون مع مخبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME - بحث وإبداع، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة معسكر، يومي 12 و13 ماي 2014، ص: 08.

³ محمد الشريف إلمان، محاضرات في النظرية الإقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، ج 3، 2003، ص: 56.

⁴ امحمد بن البار، علي سنوسي، مرجع سابق، ص: 306.

⁵ أكرم حداد، مشهور هذلول، مرجع سابق، ص: 89.

⁶ امحمد بن البار، علي سنوسي، مرجع سابق، ص: 306.

تعد البنوك التجارية قادرة على خلق السيولة بل إلى جانبها العديد من المؤسسات المالية الأخرى غير المصرفية التي تعرض للجمهور أنواع من الأصول الجديدة التي تصلح كملجأ مؤقت للقيم.¹

ويرجع الأخذ بمفهوم عرض النقد بالمعنى الأوسع إلى توسع تدخل الحكومة في النشاط الإقتصادي وجعل المؤسسات المالية العامة تمارس نشاط لا يختلف عن نشاط القطاع الخاص وما نتج عنه من زيادة كبيرة في عدد المؤسسات المالية الوسيطة وتعدد أشكالها وتوسيع دائرة الخدمات المالية والمصرفية المتخصصة وما تمخض عنه من مناخ ملائم لإنتاج وتسويق أشكال جديدة للسيولة.²

وبعبارة أخرى أن عرض النقد أصبح يتكون من المطلوبات النقدية وغير النقدية للمؤسسات المالية الوسيطة النقدية أي (المصرف المركزي والمصارف التجارية) ومطلوبات المؤسسات المالية الوسيطة الغير نقدية مثل مؤسسات الإيداع الأخرى، ويمكن كتابة عرض النقد بالمعنى الأوسع وفق العلاقة التالية:

$$M_3 = M_2 + R$$

حيث أن:

M_2 : عرض النقد بمعنى الواسع.

R: الودائع الأخرى.³

4. **السيولة العامة للإقتصاد:** تحتوي على العرض النقدي بمعناه الواسع مضاف إليه بقية الأصول المالية المملوكة من قبل الوحدات الإقتصادية غير المصرفية كالأوراق المالية العامة والسندات الممثلة لقروض سواء أصدرتها الحكومة أو المشروعات الخاصة والسندات التي تصدرها شركات الإستثمار المتخصصة والبنوك العقارية والودائع الحكومية وسندات الإيداع والأوراق التجارية.⁴

¹ هيل عجمي جميل الجنابي، عرض النقد في عمان والعوامل المؤثرة فيه للفترة 1974-2003، مجلة العلوم الإقتصادية الإدارية، العدد الثاني، عمان، الأردن، ديسمبر 2007، ص: 21.

² وداد يحيي يونس، النظرية النقدية، دار الكتب للطباعة والنشر، د ط، الموصل، العراق، 2001، ص: 41.

³ مراد عبد القادر، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، 2010-2011، ص: 38.

⁴ حسان بخيت، قراءة تحليلية لتطور العرض النقدي، سعر الصرف والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2016، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 15، العدد 20، جامعة الشلف - الجزائر، 2019، ص: 219.

المطلب الثاني: الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية

تتمثل الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية في العناصر المقابلة للرصيد النقدي، وهي مجموع الذمم التي تحدث كلما وقع إصدار كمية من النقود، أي هي الأصول والديون التي تقابل عملية إصدار النقود من طرف نظام البنك المركزي، فللكتلة النقدية أجزاء وأطراف مقابلة تفسر سبب إصدارها،¹ وتتمثل الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية فيما يلي:

1. عمليات الذهب والعملات الأجنبية (الذمم على الخارج):

إن التبادل التجاري بين دول العالم من عمليات استيراد وتصدير السلع والخدمات المحلية إلى العالم الخارجي ينتج عنه تسديد مدفوعات بين أطراف هذه العمليات، وتتم المدفوعات الدولية إما بالذهب أو رصيد العملات الأجنبية المتداولة دولياً.

ففي حالة قيام الدولة بعمليات تصدير أو اجتذاب أموال خارجية إما للإستثمارات أو للتوظيف فإنها تحصل على عملات أجنبية التي يحصل عليها البنك المركزي مقابل تقديم السلع المصدرة أو السندات أو الديون المترتبة، وبما أن العملات الأجنبية لا يمكن تداولها، فإن البنك المركزي يتكفل بحفظها وإصدار ما قيمة ذلك بالعملة الوطنية، ومن ثم نلاحظ أن الصادرات تكون سببا في إصدار عملة وطنية جديدة، والعكس صحيح في حالة الاستيراد.²

2. الذمم على الخزينة العمومية:

تلجأ الخزينة العامة إلى تمويل نفقاتها الحكومية بطلب قروض من البنك المركزي والمؤسسات البنكية والمالية وكذا من الأفراد، وذلك لسد هذا العجز في الميزانية، أي عندما تفوق النفقات الإيرادات بمعنى عند اختلال التوازن المالي، تقدم سندات تعترف فيها بمديونيتها تسمى أذن الخزينة، ويصدر البنك المركزي بقدر قيمة هذه السندات النقود القانونية، وهكذا نرى أن الذمم على الخزينة العمومية قسط مهم من موارد الدولة يضاف إلى الموارد العادية كالضرائب مثلا، وتعتبر هذه الذمم إحدى الأجزاء المقابلة للمجموعة النقدية.³

¹ وردة شيبان، العلاقة السببية بين كمية النقود والنتائج المحلي الإجمالي في الجزائر - دراسة قياسية 1990-2011، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 01، 2015-2016، ص: 18.

² صالح مفتاح، مرجع سابق، ص ص: 62-63.

³ فارس هياش، دراسة تحليلية للعلاقة والأثر المتبادل بين الكتلة النقدية وسعر الصرف - دراسة حالة الجزائر للفترتين (1992-2001 و 2002-2011)، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 14، جامعة سطيف 01، 2014، ص: 219.

3. القروض المقدمة للإقتصاد:

لضمان سير النشاط الإقتصادي ونموه تقوم البنوك التجارية بمنح قروض لتمويل مختلف المشاريع والنشاطات الإقتصادية إنطلاقاً من المبالغ المودعة لديها وتوظيفاتها، أو قد تلجأ إلى البنك المركزي الذي يمكنها من إعادة خصم الأوراق التجارية أو منحها قروض بصفته المقرض الأخير للنظام المصرفي وتعتبر هذه القروض من أهم العناصر المفسرة لأسباب الإصدار النقدي والأكثر تأثيراً على الكتلة النقدية.¹

المطلب الثالث: عملية الإصدار النقدي

إن عملية الإصدار النقدي التي يقوم بواسطتها البنك المركزي بوضع نقود قانونية بحوزة الإقتصاد ككل، يتجسد ذلك مادياً وفنياً في طبع ورق النقد أو ما يسمى بورق البنكنوت ووضعها في التداول.²

1. خلق النقود من طرف البنوك التجارية: يعتبر خلق النقود من أهم وظائف البنوك التجارية للمساهمة في النشاط الإقتصادي والتي بمجموعها تقدم قروضا ليس فقط من ودائع تملكها، وإنما أيضاً في شكل نقود الودائع، وهنا نميز بين حالتين، فالحالة الأولى خلق وإتلاف النقود بواسطة بنك تجاري واحد أما الحالة الثانية بواسطة البنوك التجارية.³

1.1 خلق وإتلاف النقود بواسطة بنك تجاري واحد: تقوم البنوك التجارية بخلق نقود كتابية تظهر من خلال التسجيلات المحاسبية للودائع والقروض، وهي في ذلك تعكس تداول الأموال باستعمال الشيكات وليس تداولها حقيقة،⁴ ويستطيع البنك التجاري أن يخلق النقود عندما يمتلك ثلاث نماذج من الأصول وهي القروض المقدمة للأفراد والمؤسسات، الديون على الخارج أو العملات الأجنبية، والديون على الخزينة.

• **القروض للأفراد والمؤسسات:** يمكن للبنك التجاري أن يخلق النقود انطلاقاً من القروض التي يمنحها للأفراد والمؤسسات، فعندما يقوم البنك التجاري بخصم ورقة تجارية لأحد العملاء فهي تمثل بيع النقد بورقة تجارية أو عملية شراء الورقة التجارية بالنقد التي تعتبر ديناً على العميل، وقيمتها تظهر في أصول البنك، بينما خلق النقد الإئتماني المقابل للورقة سوف يظهر في خصوم البنك، وتسجيل قيمة الكمبيالة في حساب العميل مع خصم العمولة طبعا.⁵

¹ خبايا عبد الله، الإقتصاد المصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، د ط، مصر، 2008، ص: 29.

² الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 4، الجزائر، 2005، ص: 44.

³ إكن لونيس، مرجع سابق، ص: 101.

⁴ الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص: 45.

⁵ إكن لونيس، مرجع سابق، ص: 101.

- **الديون على الخارج والعملات الأجنبية:** يستطيع البنك التجاري أن يخلق النقد عندما يتلقى عملات أجنبية فيقوم بتقديم مقابلها بالعملة المحلية وفقا لسعر الصرف المعمول به، لذلك يعتبر النقد الأجنبي أصلا مثل باقي الأصول الحقيقية التي يقوم البنك من خلالها بعملية خلق النقد.¹
- **الديون على الخزينة:** يمكن للبنك التجاري أن يخلق النقد أيضا عندما يكتب بسندات الخزينة العامة بشكل مباشر وإما بشكل غير مباشر عندما يقوم حاملو السندات بخصمها لدى البنك التجاري فيشترئها مقابل إصداره النقد الضروري لإجراء تلك العملية، وبالإضافة إلى خلق النقد بواسطة البنك مقابل الحصول على أصول غير نقدية فقد يقوم البنك بتقديم قرض لفرد أو مؤسسة.

يتضح مما تقدم أن خلق النقود بواسطة البنك الوحيد يتم عندما يتحصل هذا الأخير على أصول غير نقدية أي أصول حقيقية أو مالية، وقيمة هذه الأصول تظهر في موجودات البنك وقيمة النقد الذي تم خلقه تظهر في إلتزاماته، أما عن الحالة التي يحصل فيها إتلاف النقد عندما يقوم البنك بتحصيل قيمة الأصول المالية المذكورة في محفظة سندات، لكن ما تجدر ملاحظته هو أن عملية خلق النقود تغطي على عمليات إتلافها وهذا ما يستتبع نموا في الكتلة النقدية.²

1.2. خلق النقود بواسطة بنوك تجارية مجتمعة:

إن عملية خلق النقود بواسطة النظام النقدي الذي يضم مجموعة من البنوك التجارية تنقسم إلى حالتين:

- **حالة الإحتياطي النقدي الكامل:** تعتبر هذه الحالة اقتراض بعيد عن الواقع حيث أن البنك التجاري لن يتمكن من خلق أي وديعة جديدة طالما أنه وضعية الإحتفاظ بإحتياطي نقدي كامل يغطي الوديعة بأكملها، وفي هذه الحالة يظهر البنك بصفة الوسيط،³ فهو يتلقى مدخرات الأفراد على شكل ودائع ويكون في هذه الحالة مدينا للمودع وتفيد الوديعة في جانب الخصوم كمورد من موارد البنك وتصبح قيمتها بعد دخولها البنك أصلا من أصوله ولا تتعدى العملية من كونها مجرد نقل لنفس المبلغ من التداول إلى خزينة البنك ولم تطرأ أية إضافة على حجم الكتلة النقدية المتداولة، وبالتالي لا يمكن تصور أن يكون هناك توسع أو انكماش في حجم الودائع التي يلتزم بها.⁴
- **حالة الإحتياطي النقدي الجزئي:** انطلاقا من فكرة أن المودعين لن يأتوا وبنفس الوقت لسحب ودائعهم، وأن عمليات الإيداع اليومية تغطي عمليات السحب اليومية ومتى حدثت ظروف استثنائية فبإمكان البنك

¹ نفس المرجع، ص: 101.

² صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة 1990-2000، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2002-2003، ص: 61.

³ بسام الحجار، الإقتصاد النقدي والمصرفي، دار المنهل اللبناني، ط1، بيروت، 2006، ص: 153.

⁴ إكن لونيس، مرجع سابق، ص: 102.

التجاري أن يلجأ إلى البنك المركزي طالبا قروض مباشرة أو إعادة خصم الأوراق التجارية، لهذا قال البنك لا يحتفظ إلا بجزء من هذه الودائع كإحتياطات وقد يحتفظ باحتياطات فائضة تدعيما لمركزه المالي.¹

2. خلق النقود من طرف الخزينة العمومية: تتدخل الخزينة العامة مباشرة في خلق النقد مثل البنوك التجارية، لأنها بإمكانها أن تزيد من الودائع وتستطيع جذب وودائع الجمهور أو وودائع المؤسسات العامة والخاصة وذلك بأسلوبين:

- من خلال الحسابات الجارية التي يمكن فتحها لدى الخزينة العامة وهو أسلوب مباشر.

- من خلال الحسابات الجارية المفتوحة في مراكز الصكوك البريدية، لأن كل وودائع هذه المراكز تودع بدورها في حساب خاص بالخزينة العامة وهو أسلوب غير مباشر.

عندما يتوجب على الخزينة تسديد مبلغ معين فيإمكانها اللجوء إلى نقد البنك المركزي أو إلى نقد البنوك التجارية بعد قيامها بالتحويل إلى حساب الدائن المفتوح لدى البنوك، وعندما يكون التسديد بنقود البنوك التجارية تعتمد الخزينة إلى الدفع بواسطة البنك المركزي بعد أن توجه إليه أمرا بالتحويل، فيقوم البنك المركزي بتسجيل التحويل على حساب الخزينة من جانب ولصالح البنك التجاري من جانب آخر، هذا الأخير يعمل على قيد التحويل على حساب البنك المركزي من جهة ولصالح العميل الدائن للخزينة من جهة أخرى.²

3. خلق النقود من طرف البنك المركزي: إن عملية خلق النقود بواسطة البنك المركزي تشبه عملية خلق النقود عن طريق البنوك التجارية التي ذكرناها، وتنتج عن إصدار نقود مقابل القروض أو الأصول غير النقدية، ويسدد قيمتها عن طريق إصدار دين على نفسه وهي النقود، ويتحصل البنك المركزي على هذه الموجودات غالبا من المؤسسات المصرفية الأخرى والخزينة العامة، ويقوم البنك المركزي بإصدار صنفين من العملة:

- **عملة حرة:** وهذا التقسيم هو غير معمول به ولكنه يستخدم لتوضيح فكرة خلق النقود، والعملة الحرة وهي العملة التي يصدرها البنك المركزي بصفة نهائية لقاء حصوله على موجودات مالية أو موجودات بعملات أجنبية.

- **عملة إئتمان:** يصدرها البنك المركزي (النقود الورقية) في شكل قروض إلى البنوك التجارية أو الخزينة ولذلك فإن الإصدار النقدي الذي يمارسه البنك المركزي يتعلق بثلاثة نماذج من القروض: قروض للإقتصاد، قروض للخزينة وقروض مترتبة على الخارج.³

¹ سنوسي علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ص: 73.

² وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، د ط، بيروت، 2000، ص: 157.

³ صالح مفتاح، مرجع سابق، ص ص: 70-71.

المبحث الثالث: الدراسات العلمية السابقة

سنتطرق في هذا المبحث إلى الدراسات العلمية السابقة التي تناولت هذا الموضوع وعالجت مشكلة الكتلة النقدية وأثرها على معدلات التضخم.

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

1. دراسة سعيد هتهات¹:

بعنوان "دراسة إقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2005-2006، الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو إبراز الأساس النظري والتحليل لظاهرة التضخم وإسقاط ذلك على واقع الجزائر بالإضافة أنه قام بإقتراح نموذج يمثل تطور ظاهرة التضخم في الجزائر.

➤ وتوصل الباحث من خلال دراسته إلى النتائج التالية:

- الإفراط في الإصدار النقدي يؤدي غالبا إلى ارتفاع الأسعار عند جمود مستوى الإنتاج، وأيضا أن الإرتفاعات المتزايدة والمستمرة في الأسعار تؤدي إلى تدهور القوة الشرائية للعملة الوطنية.
- تقوم السياسة النقدية المضادة للتضخم على أساس تحقيق انكماش في الائتمان المصرفي، بينما تحدد السياسة المالية في ذلك المصادر المختلفة للإيرادات العامة للدولة، مع الأهمية النسبية لكل من هذه المصادر ويرى الإقتصاديون ضرورة استخدام وسائل السياستين جنبا إلى جنب في تحقيق الأهداف المسطرة، وقد يساعدهما في ذلك مدى صحة التوقعات بشأن الظاهرة التضخمية.
- إن التضخم بمقتضى التحليل الكينزي يمكن أن يحدث عندما يكون حجم الإنفاق الكلي أكبر من قيمة الناتج الوطني، وتزيد حدته كلما اقترب الإقتصاد من مستوى التوظيف الكامل.
- أظهر إختبار ARCH إمكانية تمثيل معدلات التضخم والتوقع بمستوياتها المستقبلية بواسطة نماذج الإنحدار الذاتي المشروط بعدم تجانس التباين.
- أكد إختبار Granger وجود تغذية استرجاعية عالية بالنسبة للإقتصاد الجزائري بين البطالة والتضخم، وأظهر تقدير معادلة منحنى فيليبس وجود علاقة عكسية ما بين هاتين الظاهرتين في فترة 1989-2003 وتظهر هذه العلاقة بشكلها الصحيح، كلما ابتعدنا عن مرحلة الإقتصاد الموجه والتذبذب الذي لازم الإقتصاد الجزائري منذ بداية الثمانينات وفي بداية العقد الماضي، وبتدعيم المعادلة السابقة بالتوقعات التضخمية المستقبلية، تبقى فكرة المبادلة صحيحة فقط في الأجل القصير.

¹ سعيد هتهات، دراسة إقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، 2005-2006.

- بينت نتائج اختبار Mizarch للسلسلة الزمنية لمعدلات التضخم في الجزائر إمكانية اقتراح نموذج غير خطي لهذه السلسلة ومن ثم قابلية الظاهرة التضخمية للتنبؤ على المدى القصير.
- 2. دراسة بن البار امحمد والسنوسي علي:¹

بعنوان "أثر عرض النقود على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1986-2014 دراسة تحليلية قياسية"، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 16، جامعة المسيلة، الجزائر، 2016، وقد هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر عرض النقود على التضخم في الجزائر، وتم ذلك باستخدام وتطبيق الإختبارات المتبعة في الإقتصاد القياسي الحديث، وتم الإعتماد في هذه الدراسة من خلال التحليل وفق برنامج إحصائي EViews-9 يدرس أثر عرض النقود على التضخم في الجزائر.

- وتوصل الباحث من خلال دراسته إلى النتائج التالية:
- وجود تأثير واضح لعرض النقود على التضخم في الجزائر خلال الفترة المدروسة؛
- وجود علاقة موجبة بين معدل عرض النقود ومعدل التضخم، وهذا ما يتفق مع آراء مدرسة النقديون أي أن التضخم هو مشكلة نقدية بحتة حسب رأي هؤلاء.
- وجود علاقة موجبة بين معدل الإنفاق العام والتضخم.
- وجود علاقة موجبة بين معدل سعر الصرف ومعدل التضخم.
- 3. دراسة عبد الحسين جليل ألغالي وسوسن كريم الجبوري:²

بعنوان "أثر مقاييس عرض النقد على بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة"، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية، جامعة القادسية الكوفة، بغداد، 2008، وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحديد اثر عرض النقد ومجاميعه المختلفة على المتغيرات الإقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة (إسبانيا، كندا، اليابان)، ومن ثم بيان أي من مجاميع عرض النقد تأثيرا في تلك المتغيرات الإقتصادية خلال الفترة 1985-2001.

- وتوصل الباحث من خلال دراسته إلى النتائج التالية:
- تأثير صافي العملة في التداول على أغلب المتغيرات الإقتصادية الكلية (مستوى الأسعار، النمو الإقتصادي، الإنفاق الحكومي، معدل الفائدة، الميزان التجاري) في إسبانيا، في حين اظهر تأثيره على سعر الدولار الكندي ولم يؤثر على اي متغير في اليابان.

¹ بن البار امحمد والسنوسي علي، أثر عرض النقود على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1986-2014 دراسة تحليلية قياسية"، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 16، جامعة المسيلة، الجزائر، 2016.

² عبد الحسين جليل ألغالي وسوسن كريم الجبوري، أثر مقاييس عرض النقد على بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية، جامعة القادسية الكوفة، بغداد، 2008.

- أظهر العرض النقدي بالمفهوم الضيق تأثيراً على جميع متغيرات الدراسة في اليابان وكندا أكثر من اسبانيا التي تأثر فيها الناتج المحلي الإجمالي به فقط، بينما أثر على الإنفاق الحكومي وميزان المدفوعات وسعر الفائدة في اليابان.
 - أظهر العرض النقدي بالمفهوم الواسع تأثيره على المتغيرات الإقتصادية الكلية في اسبانيا وكندا بينما انحصر تأثيره على معدل النمو وسعر الصرف.
4. دراسة الفرّج بن ناوي بن نجيب العنزي:¹

بعنوان "أثر نمو عرض النقود على نمو القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية-دراسة تطبيقية باستخدام تحليلات التكامل المشترك"، مذكرة ماجستير في الإقتصاد، جامعة الملك سعود، السعودية، 2004، وقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر نمو العرض النقدي على نمو القطاع الخاص بالمملكة السعودية والمتغيرات والتي تتمثل في نمو دخل القطاع الخاص، نمو عرض النقود، نمو الإئتمان المصرفي، الفائدة، وذلك باستخدام عدة طرق قياسية تقليدية وحديثة كاختبارات التكامل المشترك باستخدام طريقة انجل جرانجر وغيرها.

➤ وتوصل الباحث من خلال دراسته إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة طردية بين معدل نمو القطاع الخاص ومعدل نمو العرض النقدي والإئتمان المصرفي؛
- وجود علاقة عكسية بين معدل الفائدة ومعدل نمو القطاع الخاص.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

1. دراسة، Eser Tutar

تحت عنوان **Inflation Targeting in Developing Countries and Its Applicability to**

the Turkish Economy ، أطروحة مقدمة إلى هيئة التدريس في معهد فيرجينيا للفنون التطبيقية والجامعة الحكومية استكمالاً جزئياً لمتطلبات درجة الماجستير في الإقتصاد، حقوق الطبع والنشر 2002.²

وقد هدفت هذه الدراسة إلى استهداف التضخم في الإقتصاد التركي وذلك خلال الفترة 1980-2001 باستخدام أربعة نماذج VAR مختلفة، نموذج يضم متغيرين هما العرض النقدي والأسعار، ونموذج آخر

¹ الفرّج بن ناوي بن نجيب العنزي، أثر نمو عرض النقود على نمو القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية -دراسة تطبيقية باستخدام تحليلات التكامل المشترك، مذكرة ماجستير في الإقتصاد، جامعة الملك سعود، السعودية، 2004.

² Eser Tutar, **Inflation Targeting in Developing Countries and Its Applicability to the Turkish Economy**,

the faculty of the Virginia ,Thesis submitted to of the requirements for the degree of Master of Arts in Economics

Polytechnic Institue and state University in partial fulfillment, Copyright 2002

يضم أدوات السياسة النقدية الأخرى مثل أسعار الفائدة وأسعار الصرف من أجل تقييم مساهمتها في نظام VAR بالنسبة لتركيا وفي الأخير أضافت سلسلة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمعرفة آثارها على مستوى الأسعار.

➤ وتوصل الباحث من خلال دراسته إلى النتائج التالية:

- تم إعطاء الأولوية للهدف الوحيد في تركيا وهو استقرار الأسعار بالإضافة إلى مرونة سعر الصرف.
- هناك علاقة مباشرة بين أدوات السياسة النقدية ولكنها ضعيفة.
- التضخم ليس مستقر ولا يمكن التنبؤ به.
- إن أدوات السياسة النقدية من المعروض النقدي.
- أسعار الفائدة وأسعار الصرف لا تحتوي على أي معلومات يمكن التنبؤ بها بشأن التضخم.
- من بين الأسباب الرئيسية لارتفاع معدلات التضخم في تركيا التوقعات التضخمية.

2. دراسة،UTTAnlal Joshi

تحت عنوان "Effect of Money Supply on Inflation in Nepal" ، جامعة ديرج دكتور في نيبال 2021.¹

حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين عرض النقود والتضخم في نيبال ووصف الوضع الإقتصادي وإبراز مفاهيم كل من المعروض النقدي والتضخم واعتمدت الدراسة على استخراج البيانات باستخدام المسح الإقتصادي لدولة نيبال وذلك باستخدام الأدوات الإحصائية للدراسة التطبيقية.

➤ وتوصل الباحث من خلال دراسته إلى النتائج التالية:

- البنك المركزي والسياسة النقدية تحد من تأثير عرض النقود على التضخم.
- لعرض النقود تأثير مباشر على معدلات التضخم.
- من أحد الأسباب الرئيسية لحدوث التضخم الكتلة النقدية.
- هناك علاقة طويلة المدى بين التضخم وعرض النقود.

¹ UTTAnlal Joshi "Effect of Money Supply on Inflation in Nepal" 2021 Derge doctor university of Nepal .

المطلب الثالث: مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية

الجدول رقم (01): مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية

المجال	موضوع الدراسة	الهدف	عينة الدراسة	فترة الدراسة	معالجة الموضوع	النتائج
الدراسة الحالية	اثر نمو الكتلة النقدية على التضخم.	مدى تأثير التغيرات في المعروض النقدي على ظاهرة التضخم.	الجزائر	1980 - 2022	التكامل المشترك	وجود تأثير نسبي على مستوى التضخم في الجزائر.
الدراسات السابقة العربية	دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر	إبراز الأساس النظري والتحليل لظاهرة التضخم وإسقاط ذلك على واقع الجزائر بالإضافة أنه قام بإقتراح نموذج يمثل تطور ظاهرة التضخم في الجزائر.	الجزائر	1989 - 2003	النماذج الإنحدارية والسلاسل الزمنية	الإفراط في الإصدار النقدي يؤدي غالبا إلى ارتفاع الأسعار عند جمود مستوى الإنتاج، وأيضا أن الإرتفاعات المتزايدة والمستمرة في الأسعار تؤدي إلى تدهور القوة الشرائية للعملة الوطنية.
	أثر عرض النقود على التضخم في الجزائر.	قياس أثر عرض النقود على التضخم في الجزائر.	الجزائر	1986 - 2014	EVIEWS-9	وجود تأثير واضح لعرض النقود على التضخم في الجزائر خلال الفترة المدروسة.

<p>أظهر العرض النقدي بالمفهوم الضيق تأثيراً على جميع متغيرات الدراسة في اليابان وكندا أكثر من اسبانيا التي تأثر فيها الناتج المحلي الإجمالي به فقط، بينما أثر على الإنفاق الحكومي وميزان المدفوعات وسعر الفائدة في اليابان.</p> <p>أما بالمفهوم الواسع أظهر تأثيره على المتغيرات الاقتصادية الكلية في اسبانيا وكندا بينما انحصر تأثيره على معدل النمو وسعر الصرف.</p>	<p>التكامل المشترك</p>	<p>1985 - 2001</p>	<p>اسبانيا، اليابان، كندا</p>	<p>تحديد اثر عرض النقد ومجاميعه المختلفة على المتغيرات الإقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة (إسبانيا، كندا، اليابان).</p>	<p>أثر مقاييس عرض النقد على بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة.</p>	
---	------------------------	----------------------------	---------------------------------------	--	--	--

<p>وجود علاقة طردية بين معدل نمو القطاع الخاص ومعدل نمو العرض النقدي والإئتمان المصرفي؛ وجود علاقة عكسية بين معدل الفائدة ومعدل نمو القطاع الخاص.</p>	<p>انجل جرانجر</p>	<p>2004</p>	<p>السعودية</p>	<p>معرفة أثر نمو العرض النقدي على نمو القطاع الخاص بالمملكة السعودية والمتغيرات والتي تتمثل في نمو دخل القطاع الخاص، نمو عرض النقود، نمو الإئتمان المصرفي، الفائدة.</p>	<p>أثر نمو عرض النقود على نمو القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية.</p>	
<p>هناك علاقة مباشرة بين أدوات السياسة النقدية ولكنها ضعيفة؛ التضخم ليس مستقر ولا يمكن التنبؤ به؛ إن أدوات السياسة النقدية من المعروف النقدي؛</p>	<p>نموذج VAR</p>	<p>1980 - 2001</p>	<p>تركيا</p>	<p>استهداف التضخم في الإقتصاد التركي وذلك باستخدام أربعة نماذج VAR مختلفة.</p>	<p>Inflation Targeting in Developing Countries and Its Applicability to the Turkish Economy</p>	<p>الدراسات الأجنبية</p>
<p>وجود علاقة طويلة المدى بين التضخم والمعروض النقدي وهذا راجع للتأثير</p>	<p>المسح الإقتصاد ي، الأدوات</p>	<p>2021</p>	<p>نيبال</p>	<p>هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين عرض</p>	<p>Effect of Money Supply on Inflation in</p>	

المباشر للمعروض النقدي على معدلات التضخم ويمكن اعتبار السياسة النقدية والبنك المركزي كآلية للحد من تأثير المعروض النقدي على التضخم.	الإحصائية .			النقود والتضخم في نيبال.	Nepal	
--	----------------	--	--	--------------------------------	-------	--

الفرق بين هذه الدراسة والدراسات السابقة:

➤ اختلفت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في الآتي:

1. هدفت معظم الدراسات السابقة للتعرف على فعالية السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي وإبراز أثره على التضخم وتبيان العلاقة بينهما، أما الدراسة الحالية تهدف إلى دراسة اثر العرض النقدي على التضخم وتتبع تطوره في الجزائر.
2. بالنسبة لفترة البحث أجريت الدراسات السابقة في الفترة الممتدة بين 1980-2021، أما بالنسبة لفترة الدراسة الحالية أجريت في الفترة الممتدة ما بين 1980-2022.
3. أجريت الدراسات السابقة في بيئة جزائرية وعربية وأجنبية، أما الدراسة الحالية أجريت في بيئة جزائرية فقط.

➤ اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في الآتي:

1. مجمع الدراسات السابقة والدراسة الحالية تتمثل في البنك المركزي، والخزينة العمومية والبنوك التجارية.
2. النتائج حيث تم الوصول إلى أن هناك علاقة طردية بين العرض النقدي والتضخم.
3. المنهج المستخدم حيث استخدمت أغلب الدراسات السابقة المنهج الوصفي التحليلي الإحصائي.

خلاصة الفصل

تطرقنا في هذا الفصل إلى ماهية التضخم والكتلة النقدية، حيث قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث حيث تناولنا في المبحث الأول الإطار المفاهيمي للتضخم الذي يعتبر ظاهرة نقدية وهو الإرتفاع العام والمستمر في مستوى الأسعار، وتتمثل أسبابه في التوسع النقدي وزيادة النفقات، وللتضخم عدة أنواع يمكن تقسيمها حسب القطاع الذي حدث فيه وحسب درجة التشغيل، حسب الحدة والمصدر، ولكل هذه الأنواع أسباب لحدوثها قد تكون ناتجة عن الطلب أو عن التكاليف أو من خلال الهياكل الإقتصادية والإجتماعية أو من خلال العامل النقدي أو نتيجة الربح، ويمكن قياسه بعدة طرق تتمثل الطريقة الأولى تتمثل في قياس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار، بينما تتمثل الطريقة الثانية في تطبيق بعض المعايير لتحديد مصدر التضخم، أي أنه يركز على تحديد الأسباب التي أدت إلى ارتفاع مستويات الأسعار.

أما المبحث الثاني تناولنا فيه ماهية الكتلة النقدية والتي تعتبر كمية النقود المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة وتتكون من عدة أقسام، وتتمثل الأجزاء المقابلة لها في عمليات الذهب والعملات الأجنبية، الذمم على الخزينة العمومية والقروض المقدمة للإقتصاد، أما فيما يتعلق بخلق النقود فإن البنوك التجارية أن تخلق النقود ففي حالة بنك تجاري واحد يمكن أن يخلق نقودا انطلاقا من ثلاثة نماذج من الموجودات (القروض للأفراد والمؤسسات، الديون على الخارج والعملات الأجنبية، الديون على الخزينة)، وفي حالة بنوك تجارية مجتمعة يمكن التمييز بين حالتين، حالة الإحتياطي الكامل وحالة الإحتياطي الجزئي، كما يمكن للخزينة العمومية أيضا أن تخلق النقود، وعملية خلق النقود بواسطة البنك المركزي تشبه عملية خلق النقود عن طريق البنوك التجارية، حيث يقوم البنك المركزي بإصدار صنفين من العملة وهما عملة حرة وعملة إئتمان.

وفي آخر مبحث ذكرنا الدراسات العلمية السابقة التي تناولت الموضوع والنتائج المتوصل إليها لكل دراسة مع مقارنتها مع الدراسة الحالية.

الفصل الثاني

تحليل وقياس أثر الكتلة النقدية على التضخم في الجزائر خلال الفترة

2022-1980

تمهيد

يعد القياس الاقتصادي أهم مجال يدرس علاقة المتغيرات ويبحث في الظواهر المتخلفة من أجل هدف أولي ووحيد وهو تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، ومن أجل المساعدة على الوصول إلى النتائج الدقيقة والمرضية حول طبيعة العلاقة بين متغيرات دراسة محددة، ومدى ارتباطها ببعضها البعض من خلال التطرق إلى التأثير ببعضها البعض.

بعد أن تم التعرض في الفصل السابق إلى الدراسة النظرية للتعرف على المفاهيم النظرية لمتغيرات الدراسة وموقعها في الفكر الاقتصادي، ثم توضيح العلاقة بينها، بعدها الدراسة التحليلية بإسقاط المفهوم العام للتضخم، الكتلة النقدية وسعر الصرف على الواقع من خلال تحليل تطورات هذه المؤشرات في الجزائر خلال فترة الدراسة، سيتم في هذا الفصل الولوج إلى مستوى آخر من التحليل عن طريق النمذجة القياسية لاكتشاف سلوك الظاهرة وتنبؤ مستقبلها، ولا يحصل ذلك إلا بعد بناء نموذج قياسي من خلال الأخذ بعين الاعتبار الأدبيات السابقة وهو ما سيتم دراسته في مرحلة أولى، على أن يتبع ذلك ببناء نموذج الدراسة وتحديد منهجية البحث المتبعة، ومن أجل الوصول إلى ذلك تم الاعتماد على تقنيات عدة من بينها تتمثل في طرق التحليل القياسي المتعدد المتغيرات، وذلك عن طريق استخدام تقنية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة عبر الزمن، نظرا لأهميتها وتعاملها مع السلاسل الزمنية.

ولهذا تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: يتناول تطور التضخم والكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1980-2022.
- المبحث الثاني: يتحدث عن منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة عبر الزمن ARDL.
- المبحث الثالث: تطرق إلى مناقشة نتائج الدراسة القياسية بعد عرضها.

المبحث الأول: تطور التضخم والكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1980-2022

إن التركيز على استراتيجية التنمية والسياسة الاقتصادية في الجزائر يسمح بفهم وتحليل المتغيرات الاقتصادية والعلاقات فيما بينها قصد الوقوف على التطورات المختلفة التي مست مختلف القطاعات والمتغيرات على غرار معدل التضخم والكتلة النقدية خاصة فيما تعلق فيها بدراسة اهم الاسباب التي حالت دون تحقيق مستويات مثلى من الاستقرار الاقتصادي، وانطلاقا من هذا المبحث يتم دراسة مختلف التطورات الحاصلة خلال فترة الدراسة وذلك بغية اعطاء صورة واضحة للتوجهات التضخمية على المستوى الكلي وعلى مستوى مختلف القطاعات الاقتصادية الكبرى.

المطلب الأول: تحليل تطور التضخم في الجزائر بين 1980 و 2022.

يعتبر التضخم من الظواهر الاقتصادية الهامة التي تؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد الوطني والحياة اليومية للمواطنين في الجزائر، شهدت معدلات التضخم تقلبات كبيرة على مدى العقود الماضية متأثرة بعوامل داخلية وخارجية متعددة ، عرفت الجزائر مراحل من الاستقرار والتوترات الاقتصادية انعكست على التضخم بنسب متفاوتة، يهدف هذا المطلب إلى تحليل تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2022 .

الجدول رقم (02): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1980-2022).

السنة	التضخم %						
1980	9,5178	1991	25,88639	2002	1,4183	2013	3,2542
1981	14,655	1992	31,67	2003	4,269	2014	2,9169
1982	6,5425	1993	20,54	2004	3,9618	2015	4,7844
1983	5,9672	1994	29,048	2005	1,3824	2016	6,3977
1984	8,1164	1995	29,78	2006	2,3115	2017	5,5911
1985	10,482	1996	18,679	2007	3,679	2018	4,27
1986	12,372	1997	5,7335	2008	4,8586	2019	1,9518
1987	7,4413	1998	4,9502	2009	5,7371	2020	2,4151
1988	5,9115	1999	2,6455	2010	3,9111	2021	7,2261
1989	9,3044	2000	0,3392	2011	4,5242	2022	9,2655
1990	16,65253	2001	4,226	2012	8,8915		

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي :

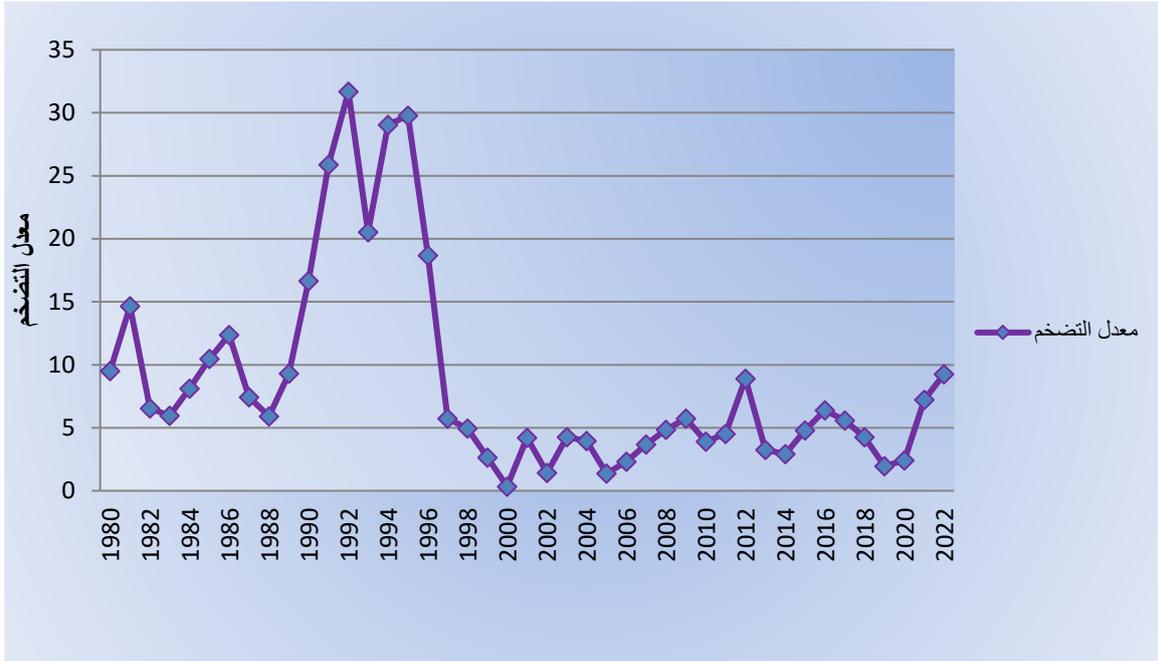
<https://api.worldbank.org/v2/ar/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?downloadformat=excel>

مع بداية الثمانينات أدى النقص في الإنتاج الفلاحي إلى استيراد المواد الغذائية التي شهدت ارتفاعا في أسعارها الدولية في ذلك الوقت إضافة إلى انهيار أسعار البترول سنة 1986 مما أدى إلى تدهور الميزان التجاري وتقل حجم المديونية الأمر الذي اجبر الجزائر على الموافقة على إجراء إصلاحات اقتصادية أدت إلى تغيير نظامها الاقتصادي بالانتقال إلى السوق المفتوح، لينتقل إلى الارتفاع القياسي السنوات الأولى من التسعينيات حيث من 25.88 % سنة 1991، إلى 31.67 سنة 1992 كأقصى معدل تضخم خلال هذه الفترة، وذلك راجع إلى تدهور أسعار البترول على اثر الأزمة البترولية لسنة 1990، حيث تعرضت السوق

الفصل الثاني تحليل وقياس أثر الكتلة النقدية على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2022

البتروولية العالمية في بداية التسعينات لأزمة حادة، تمثلت في حرب الخليج الثانية، والتي ارتفعت الأسعار على إثرها في الأشهر الأولى للحرب حتى بلغت سقف 40 دولارا للبرميل، تم انخفاضها إلى 18.44 دولار للبرميل سنة 1992 بعدما كانت في حدود 22.26 دولار للبرميل سنة 1990. أما في سنة 1993 عرف معدل التضخم انخفاضا قدر بـ 20.54 % لكنه كان مؤقتا ليعود إلى الارتفاع سنتي 1994 و 1995 إلى 29.05 و 29.8 % على التوالي، ثم لينخفض إلى 18.7 % سنة 1996.

الشكل رقم (01): منحنى بياني يمثل تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1980-2022).



المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02)

كذلك يبين المنحنى أن معدلات التضخم في الجزائر في سنوات التسعينات شهدت معدلات مرتفعة ويرجع ذلك الارتفاع إلى دخول الجزائر في مجموعة من الإصلاحات المطروحة من قبل صندوق النقد الدولي منها رفع الدعم عن المواد الاستهلاكية بالإضافة إلى تخفيض قيمة العملة وكذلك سياسة الخصخصة التي انتهجتها الجزائر سنة 1994 مما أدى إلى تسريح العمال مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة وخفض القدرة الشرائية للمواطن بينما أقل قيمة لمعدل التضخم كانت في سنة 2000 بسبب زيادة الإنتاج وانتعاش أسعار النفط في الأسواق العالمية.

إضافة إلى ذلك عاد انخفاض معدل التضخم سنة 2000 مقارنة بالسنوات التي قبلها، وهذا نتيجة الإصلاحات المتبعة وفعالية السياسة النقدية المنتهجة وضبط الأسعار والموارد والكتلة النقدية في الاقتصاد، عاد التضخم في الارتفاع سنة 2004 حيث وصل إلى 3.96% رغم انتعاش السلطة النقدية سياسة حازمة لمحاربة التضخم، وذلك نتيجة ارتفاع نفقات الدولة في إطار الحد الأدنى للأجور، إضافة إلى ضعف الإنتاج الفلاحي الذي تسبب في اختلاف العرض الكلي والطلب الكلي، لكن تلك السياسة الحازمة لمحاربة التضخم كانت مجدية في عام 2005 ، 2006 حيث انخفض التضخم، حيث من سنة 2007 لم يشهد معدل

الفصل الثاني تحليل وقياس أثر الكتلة النقدية على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2022

التضخم استقرارا في الأسعار حيث وصل إلى 3.6% واستمر الارتفاع في السنة 2008 ، 2009 إلى 4.86% و 5.74% على الترتيب، نتيجة ارتفاع الأسعار المستوردة نتيجة ارتفاع الأسعار عالميا.

مع بداية سنة 2010 تمت المصادقة على قانون الدالية التكميلي باحتواء ضغوط التضخم من خلال إلغاء كافة القروض الاستهلاكية، كما نلاحظ عودة وتيرة التضخم إلى الارتفاع سنة 2011 و 2012 إلى حدود 4.5% و 8.9% على الترتيب، وهذا بسبب النمو السريع وارتفاع الكتلة النقدية وارتفاع أسعار المنتجات الفلاحية المستوردة يبدو واضحا من التمثيل البياني كذلك أن أكبر انحراف في التضخم المحلي بالنسبة للمستوى المستهدف حدث في عام 2012، منذ إعلان تبني إستراتيجية استهداف استقرار الأسعار، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الطلب بسبب مراجعة الأجور والتعويضات بشكل رجعي منذ عام 2008. وعلى هذا الأساس، عملت السياسة النقدية على تقليص هذا الانحراف من خلال زيادة المبلغ الإجمالي لامتناس السيولة بعد زيادته في إبريل. في عام 2013 ، قام بنك الجزائر بتنفيذ آلية لاسترداد السيولة لمدة ستة أشهر، مع تشكيل الاحتياطات الإجبارية الدنيا، مما ساهم في خفض معدل التضخم.

ومن خلال سنة 2015 نلاحظ ارتفاع معدل التضخم حيث بلغ 4.8% وذلك بسبب العجز في الميزانية وانخفاض قيمة العملة الوطنية، ومع دخول قانون المالية 2016 حيز التنفيذ تضمن زيادات معتبرة في المواد الاستهلاكية مما بلغ معدل التضخم 6.4%.

بينما يعرف انحراف التضخم المحلي عن المستهدف في عام 2016 إلى الطابع الهيكلي في وسط أسواق تنافسية سيئة، حيث أرجع البنك هذا الانحراف لأن التضخم المستهدف لا يأخذ بعين الاعتبار أثر المتعاملين الاقتصاديين (صناع السعر)، إنما يستند إلى التغيرات الفعلية أو المتوقعة لمحددات الظاهرة (سعر الصرف الكتلة النقدية، تكاليف العمل، وخلال سنة 2017 بلغ معدل التضخم متوسط الوتيرة السنوية للتضخم تباطؤا ليعرف التضخم بعد ذلك ارتفاعا طفيفا.

استمر هذا التباطؤ إلى غاية سنة 2020، وهذا راجع إلى عودة أسعار البترول إلى الارتفاع، إضافة إلى نموذج النمو الاقتصادي الجديد الذي صادقت عليه الحكومة في 2016 في إطار سياسة تنويع الاقتصاد الوطني وإصلاحه هيكليا، وتجسيد النموذج الاقتصادي الجديد في أفق 2030. ثم ارتفع التضخم الكلي إلى 7.2% في 2021 وبلغ حسب التقديرات أعلى مستوياته على مدى 26 عاما ليسجل 93% في 2022. ولا تزال السياسة النقدية تيسيرية برغم الخطوات التي اتخذها بنك الجزائر المركزي نحو إدارة السيولة بمزيد من الفعالية.

الفصل الثاني تحليل وقياس أثر الكتلة النقدية على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2022

المطلب الثاني: تحليل تطور الكتلة النقدية في الجزائر بين 1980 و 2022.

تشكل الكتلة النقدية أحد المؤشرات الاقتصادية الهامة التي تعكس حجم السيولة المتاحة في الاقتصاد وتأثيرها على الأنشطة الاقتصادية المختلفة في الجزائر، سنقوم بتسليط الضوء على الفترات الزمنية الرئيسية التي شهدت تغيرات كبيرة في الكتلة النقدية، وذلك من خلال تحليل تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2022.

الجدول رقم (03): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

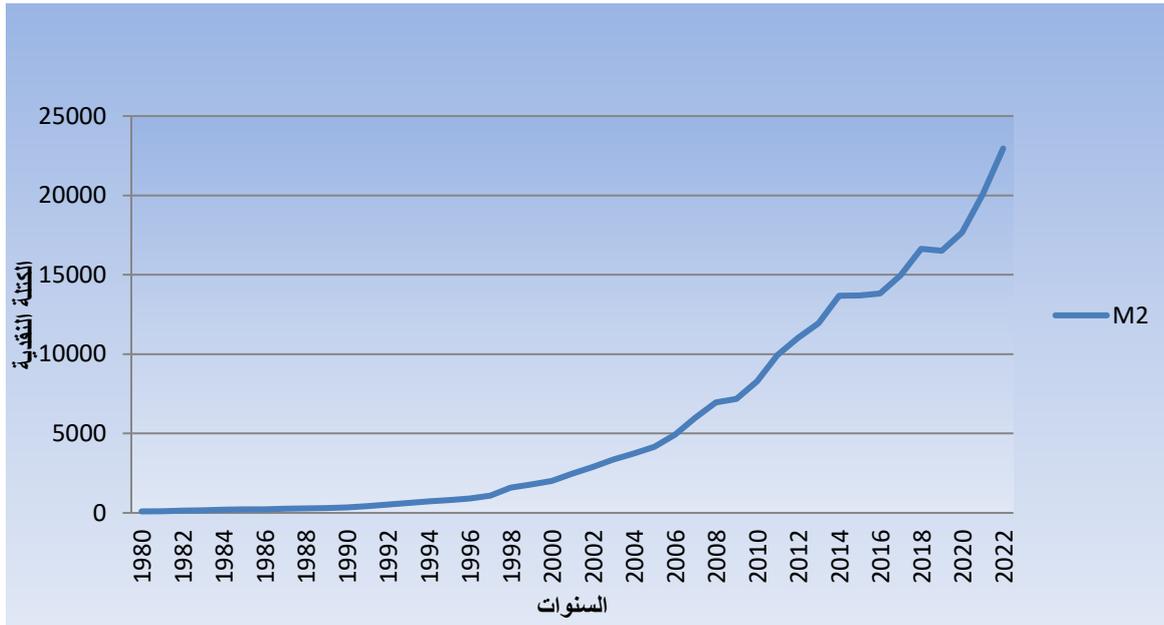
السنة	الكتلة النقدية						
1980	93,539	1991	415,269	2002	2901,532	2013	11941,5
1981	109,154	1992	515,902	2003	3354,422	2014	13686,75
1982	137,89	1993	627,427	2004	3738,036	2015	13704,51
1983	165,927	1994	723,513	2005	4157,585	2016	13816,31
1984	194,717	1995	799,561	2006	4933,744	2017	14974,58
1985	223,859	1996	915,059	2007	5994,608	2018	16636,63
1986	227,017	1997	1081,518	2008	6955,968	2019	16506.63
1987	257,896	1998	1592,462	2009	7173,052	2020	17659.64
1988	292,963	1999	1789,349	2010	8280,741	2021	20053,5
1989	308,146	2000	2022,535	2011	9929,188	2022	22955.3
1990	343,006	2001	2473,516	2012	11015,14		

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على :

- BULLETIN STATISTIQUE DE LA BANQUE D'ALGERIE : https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/09/Bulletin_retro_juin_2022.pdf
- التقرير السنوي لبنك الجزائر 2022 : <https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2023/11/Rapport-BA-2022-Ar.pdf>

عرفت الكتلة النقدية في الجزائر خلال فترة السنوات الخمس الأولى من الثمانينات نوعاً من الارتفاع المستقر نتيجة تطبيق المخطط التنموي الرباعي الثاني الذي انصب فيه الاهتمام على تنمية قطاع المحروقات والطاقات المنجمية، أما بالنسبة إلى تشجيع وتنمية الاستثمارات فقد أعطيت الأولوية إلى تطوير القطاع الصناعي على حساب الزراعي. غير أن سنة 1986 تميزت بانخفاض هائل في الكتلة النقدية بعد انهيار أسعار البترول عالمياً وانخفاض قيمة الدولار. وانخفضت في سنة 1989 إلى 5.2 % نتيجة تسرب العملة إلى خارج الجهاز المصرفي، وأدى هذا إلى بداية الاتفاق مع صندوق النقد الدولي المسمى بالاتفاق الائتماني الأول حيث نص على تقديم 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، كما استفادت الجزائر من تسهيل تمويل تعويضي بمبلغ 315.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، وكان من بين نتائج السياسة النقدية لهذه السنة تطور الكتلة النقدية بنسبة 11.4 % في سنة 1990.

الشكل رقم (02) : منحني بياني يمثل تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال فترة 1980-2022



المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03)

إن الكتلة النقدية عرفت نموا متزايدا في بداية صدور قانون النقد والقرض حيث انتقلت من 415.27 مليار دينار سنة 1991 إلى 515.27 مليار دينار سنة 1992 ، وهذا راجع بالأساس إلى التوسع في الائتمان المحلي الناتج عن انعدام الانضباط المالي وتدهور الوضع المالي للمؤسسات العامة بسبب زيادة الطلب وارتفاع الأجور والتباطؤ العام في الاقتصاد الوطني، لكن مع بداية سنة 1993 بدأ نمو الكتلة النقدية يتناقص حيث سجل نمو يقدر ب 627.42 مليار دينار، واصل الانخفاض إلى أن وصل إلى أدنى مستوى له سنة 1995، ويرجع ذلك إلى إتباع سياسة نقدية نقشفية متمثلة في إيقاف التمويل بالعجز وكذا تقليص حجم الإنفاق العام المقدم للمؤسسات العمومية وتجميد نظام الأجور، وهذا ساعد كذلك على تخفيض معدل نمو الكتلة النقدية إلى 15.6% كمتوسط للفترة (1994-1998) وهي فترة تطبيق الإصلاحات الاقتصادية، ولكن خلال سنة 1998 عرف معدل نمو الكتلة النقدية أعلى مستوى له مسجلا 1592.462 مليار دينار، ليعود من جديد إلى الانخفاض في سنة 1999 مسجلا 12.36% ما يعادل 1789.35 مليار دينار ويعود ذلك إلى انتعاش الاقتصاد الوطني بسبب تحسن أسعار المحروقات.

ثم شهدت الكتلة النقدية توسعا كبيرا ويعود هذا التوسع النقدي إلى ارتفاع صافي الأرصدة الخارجية بالإضافة إلى ظهور برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أقره رئيس الجمهورية حيث خصص له مبلغ 520 مليار دينار. ومنه اللجوء نحو الاعتماد سياسة نقدية توسعية من خلال زيادة ضخ كمية النقود في الاقتصاد؛ إلا أنه وابتداء من سنة 2002 إلى غاية 2005 عرفت الكتلة النقدية انخفاض في معدل نموها. ثم عرفت الكتلة النقدية تذبذب متواصل سنة 2006 إلى غاية 2010 حيث بلغت قيمة الكتلة النقدية ما يقدر ب 4933,744 مليار دينار سنة 2006 بعدما كانت قيمته سنة 2005 تقارب 4157 مليار دينار، ويمكن

الفصل الثاني تحليل وقياس أثر الكتلة النقدية على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2022

إرجاع ذلك لسببين رئيسيين، الأول هو التأثير بالأزمة الاقتصادية العالمية وانخفاض معدل زيادة الأصول الخارجية أما السبب الثاني فيعود إلى انخفاض أو تقلص الودائع تحت الطلب؛ وهو ما أثر سلبا على قدرة البنوك على خلق الائتمان (أشباه النقود) ومن ثم على الكتلة النقدية.

خلال الفترة 2011-2014 عرف معد نمو الكتلة النقدية ارتفاعا حيث ومصدر هذا النمو هو ارتفاع حجم الودائع تحت الطلب من جهة، والودائع لأجل (أشباه النقود من جهة أخرى، حيث بلغت قيمة الكتلة النقدية سنة 2011 ما يقارب 9929 مليار دينار ولكن خلال سنتي 2012 و 2013 تراجع معدل نمو الكتلة النقدية، حيث بلغ مستوى الكتلة النقدية قيمة 11015.14 مليار دينار سنة 2012 وقيمة 11941.5 مليار دينار سنة 2013 ، وهذا بسبب التأثير بالأزمة الأوروبية وانخفاض حجم صافي الأصول الخارجية على حسب ما أقر به محافظ بنك الجزائر، ليعود بعد ذلك معدل نمو الكتلة النقدية 14.62% وبمبلغ 13686,75 مليار دينار سنة 2014. وفي سنتي (2015-2016) أي لم تعرف الكتلة النقدية M2 تزايد سوي، وفي فترة 2017 ارتفعت الكتلة النقدية M2 ، وهذا راجع إلى الارتفاع القوي للودائع تحت الطلب على مستوى المصارف، نتيجة ارتفاع الأرصدة النقدية وشبه النقدية، وخلال سنة 2018، ارتفعت الكتلة النقدية M2 منتقلة من 14974,58 مليار دينار سنة 2017 إلى 16636,63 مليار دينار سنة 2018.

سجلت كذلك نموا بنسبة 13.75% سنة 2021 بنمو أقل قدره 6.99% في سنة 2020 وواصلت بالنمو وصولا عند مستوى 22955.3 مليار دينار سنة 2022 وكان سبب ذلك التأثير المضاعف لارتفاع النقد وشبه النقد، كما شهدت الفترة الأخيرة من الدراسة نموا مستمرا في الودائع تحت الطلب وهذا ما يوحى بتحسين الفوائض المالية لدى الأفراد نتيجة الطفرة والانخفاض الكبير لقطاع المحروقات واجتياح موجبة جائحة كورونا التي أدت إلى غلق المعاملات التجارية وانخفاض في الاحتياطات النقدية الأجنبية وكذلك للانتعاش الكبير في قطاع المحروقات بسبب الأزمة الأوكرانية الروسية.

الفصل الثاني تحليل وقياس أثر الكتلة النقدية على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2022

المطلب الثالث: العلاقة بين تطور التضخم والكتلة النقدية في الجزائر خلال فترة 1980-2022.

يعد فهم العلاقة بين التضخم و الكتلة النقدية ضروريا لتحليل الأداء الاقتصادي في الجزائر، شهدت هذه الفترة من 1980 إلى 2022 تطورات كبيرة في هذين المؤشرين الاقتصاديين، مما يجعل دراسة هذه العلاقة أمرا مهما، يهدف هذا المطلب إلى تحليل العلاقة بين تطور التضخم و الكتلة النقدية بالإضافة الى سعر الصرف على مدى أربعة عقود مع التركيز على الفترات التي شهدت تغيرات ملحوظة.

الوحدة: الدينار مقابل الدولار

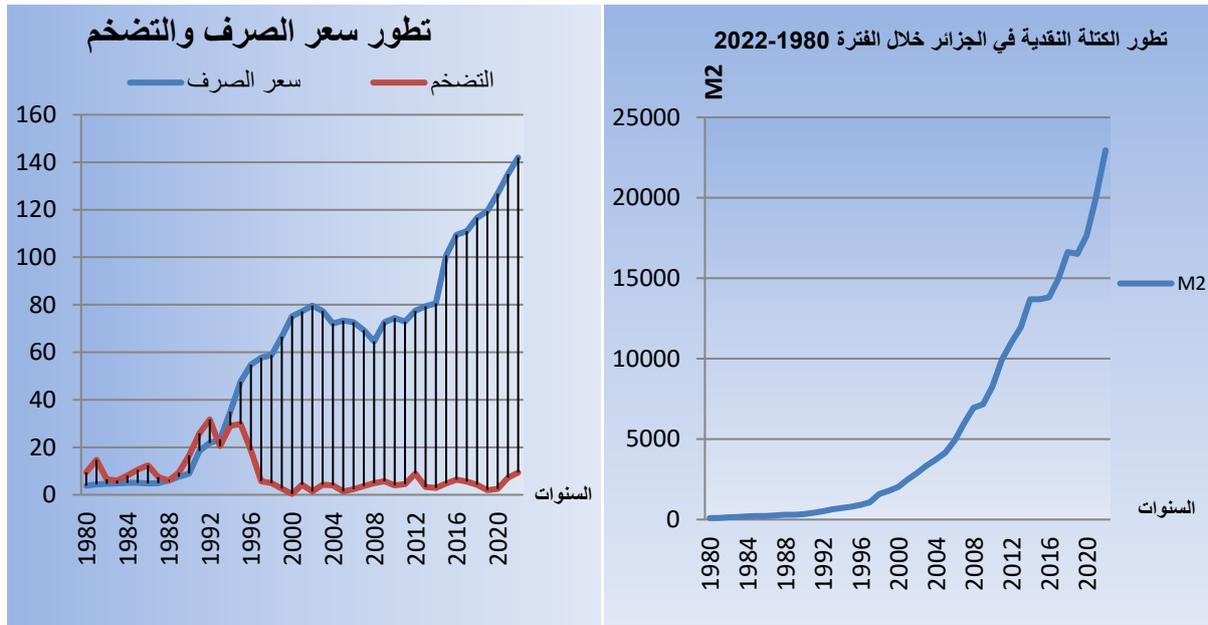
الجدول رقم (04): يوضح تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

السنة	سعر الصرف						
1980	3.837	1991	18.47	2002	79.68	2013	79.37
1981	4.316	1992	21.84	2003	77.39	2014	80.58
1982	4.592	1993	23.35	2004	72.06	2015	100.7
1983	4.789	1994	35.06	2005	73.28	2016	109.4
1984	4.983	1995	47.66	2006	72.65	2017	111
1985	5.028	1996	54.75	2007	69.29	2018	116.6
1986	4.702	1997	57.71	2008	64.58	2019	119.4
1987	4.85	1998	58.74	2009	72.65	2020	126.8
1988	5.915	1999	66.57	2010	74.39	2021	135.1
1989	7.609	2000	75.26	2011	72.94	2022	142
1990	8.958	2001	77.22	2012	77.54		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على :

- احصائيات البنك الدولي : <https://data.albankaldawli.org/indicator/PA.NUS.FCRF?end=2022&locations=DZ&start=1980>

الشكل رقم (03): العلاقة بين تطور التضخم وسعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجداول (02)، (03)، (04).

خلال الفترة من عام 1980 إلى عام 2022، شهدت الجزائر العديد من التحولات الاقتصادية والسياسية التي أثرت على العلاقة بين الكتلة النقدية والتضخم إضافة إلى سعر الصرف، حيث ما ميز بداية الثمانينات هو انطلاق البرنامج الخماسي الأول (1980-1985)، حيث عرفت الكتلة النقدية تنقلا من 93.539 مليار دينار سنة 1980 إلى 223.859 سنة 1985، مصاحبة بذلك تذبذب في تغير معدل التضخم، وارتفاع بطيء في نسبة سعر الصرف، كان من الأسباب المؤدية إلى هذه النتائج تغيير نظام اتخاذ القرار الذي كان مركزيا إلى نظام لا مركزي، كذلك الوضع غير المتكافئ الذي عرفه الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال.

خلال فترة 1990 إلى فترة 1998 أي خلال فترة برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي، عرفت الكتلة النقدية نموا متسارعا من 343.006 مليار دينار سنة 1990 إلى 1592.462 سنة 1998، مصاحب لارتفاع سعر صرف العملة، انعكس ذلك على انخفاض معدل التضخم حيث انتقل من 16.65 % إلى 4.95 % سنة 1998، تسبب في ذلك التجسيد الفعلي لفصل الدائرة المالية عن الدائرة النقدية، وتم وضع سقف للتمويل بالعجز.

من خلال تطور معدلات التضخم المبينة في المنحنى يمكن ملاحظة تذبذب كبير لمعدل التضخم حيث بلغ أدنى مستوى له سنة 2000 بمعدل 0.3% ليصل إلى 4.2% سنة 2001 وهذا الارتفاع جاء كرد فعل لتكوين سيولة نقدية مفرطة أي نمو الكتلة النقدية. جراء نمو احتياطات الصرف، والتي تزامنت مع انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي لينخفض معدل التضخم إلى 1.4% سنة 2002 نتيجة انخفاض معدل نمو الكتلة النقدية، كما شهدت سنتي 2003 و 2004 ارتفاعا بلغ 2.3%، 3.6% على التوالي وهذا يمكن إرجاعه في جزء مهم منه إلى نمو فائض السيولة المصرفية بمعدل 36.29، ليعود الانخفاض بشكل ملحوظ سنة 2005 فقد انخفض معدل نمو السيولة المصرفية أما الفترة 2006 و 2009 شهدت معدل تضخم متزايد تدريجي بسبب توسع في السياسة المالية وانطلاق برنامج دعم النمو الاقتصادي، كما يعود خصوصا هذا الارتفاع إلى ثلاث عناصر أساسية هي ارتفاع الرواتب والأجور من دون أن تقابلها زيادة الإنتاجية، ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية إلى 24.17% مقارنة بسنة 2006، كما أن فائض السيولة المصرفية قد ارتفع معدل نموه وهنا يمكن القول أن معدل التضخم المسجل عام 2007 كان ضمن الحدود المستهدفة من السياسة النقدية، فمعدل التضخم المسجل لسنة 2009 والمقدر ب 5.7% يرجع إلى ارتفاع معدلات التضخم المستورد منذ سنة 2008 حيث الأزمة المالية العالمية قد أدت إلى ارتفاع سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي مما تسبب في ارتفاع أسعار السلع المستوردة علما أن 60% من واردات الجزائر تتم بهذه العملة على أساس أن الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول للجزائر وما يلفت الانتباه في هذا الصدد أن معظم المعدلات المسجلة لا تتوافق مع الأرقام المستهدفة من السياسة النقدية الواردة في تقارير الجزائر السنوية. ثم انخفضت سنة 2010 إلى 3.9% ثم عاودت في الارتفاع إلى أن وصلت نسبة 8.89% سنة

الفصل الثاني تحليل وقياس أثر الكتلة النقدية على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2022

2012، وهذا يعود إلى ضخ كمية كبيرة من النقود داخل الاقتصاد دون أن يقابلها إنتاج حقيقي وذلك بسبب زيادة الأجور الذي قامت به الدولة سنة 2012، ثم عاود الانخفاض من جديد محافظا على نفس المستوى في السنتين الموالتين 2013 و 2014 بمعدل تضخم بلغ 3.2% و 2.9% على التوالي كل هذا يدل على المحاولات الجادة من قبل البنك المركزي على ضبط التضخم. أما سنة 2015 عرفت زيادة طفيفة مقارنة بالسنة الفارطة لتواصل في الزيادة في وتيرة التضخم بنسبة 6.3% سنة 2016 حيث سمحت السلطات النقدية بمزيد من الانخفاض في قيمة الدينار وحاولت تقادي حدوث هبوط حاد في احتياطات النقد الأجنبي والاحتفاظ عند 100 مليار دولار أو أكثر وهذا في النصف الأول من عام 2016.

وحسب تصريحات محافظ بنك الجزائر لا يمكن إرجاع حدة التضخم خلال 2015-2016 إلى المحددات الكلاسيكية للتضخم (تطور حجم الكتلة النقدية، التضخم المستورد....)، وإنما تترجم هذه الوضعية ضعف المنافسة والتنظيم والرقابة على مستوى العديد من أسواق السلع والخدمات والتي يتميز البعض منها بتواجد وضعيات مهيمنة، كما نلاحظ أنه من 2019 إلى 2022 رغم تذبذب معدل نمو الكتلة النقدية بين نمو وتراجع واصل التضخم الزحف ليصل إلى أعلى معدل له في 2022.

المبحث الثاني: منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة عبر الزمن ARDL

يقوم علم الاقتصاد بتجميع البيانات الاقتصادية المختلفة وفهم المتغيرات الاقتصادية مع ضبط اتجاهاتها، وذلك أن النظرية الاقتصادية التي تتطوي على فحص تلك البيانات باستخدام أساليب معينة تهدف إلى تفسير ظواهر اقتصادية وأيضاً اجتماعية وهي ما تعرف بأساليب الاقتصاد القياسي.

المطلب الأول: تعريف منهجية ARDL

يمثل نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة Distributed autoregressive lag model أهم الطرق القياسية التي لقيت رواجا في أدبيات القياس الاقتصادي، إذ تم تطويره من قبل Pesaran سنة 2001 حيث جاء هذا النموذج لسد الفجوة التي تعاني منها النماذج المقترحة من طرف 1987 Granger and Engle و (Johansen 1991)، تتميز عن باقي أساليب التكامل المشترك، حيث يمكن تطبيقها سواء كانت متغيرات النموذج مستقرة عند المستوى (0) أو متكاملة من الدرجة الأولى (1) أو مزيج بينهما.¹

إذا كانت كل المتغيرات متكاملة عند الفروق الأولى I(1) فيتم تحديد وجود تكامل أو عدم وجوده من خلال مقارنة قيمة F-statistic بالقيم الحرجة العليا المقترحة، أما كل المتغيرات متكاملة عند المستوى I(0) فيتم تحديد وجود تكامل أو عدم وجوده من خلال مقارنة قيمة F-statistic بالقيم الحرجة الدنيا المقترحة.² ويؤكد هذا (1997) pesaran أن اعتماد منهجية ARDL لا بد أن تتخذ فيه السلاسل الزمنية محل الدراسة درجة استقراريتها إما عند مستواها الأصلي، أو عند الفرق الأول أو مزيج بينهما وهو ما يعني في المقابل اشتراط أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية، أي عند أخذ الفرق الثاني.³

تكون الصيغة الرياضية لهذا النموذج وفق العلاقة الآتية:

$$\Delta y_t = c + \beta_1 y_{t-1} + \beta_2 x_{1t-1} + \beta_3 x_{2t-1} + \dots + \beta_{k+1} x_{kt-1} + \sum_{i=1}^{p-1} \gamma_{1i} \Delta y_{t-1} + \sum_{i=0}^{q_1-1} \gamma_{2i} \Delta x_{1t-i} + \sum_{i=0}^{q_2-1} \gamma_{3i} \Delta x_{2t-i} + \dots + \sum_{i=0}^{q_k-1} \gamma_{(k+1)i} \Delta x_{kt-i} + \mu_t$$

حيث أن:

- Δ : تمثل الفروق الأولى.
- c : الحد الثابت.
- μ_t : حد الخطأ العشوائي.
- β : معاملات العلاقة طويلة الأجل.
- γ : معاملات العلاقة قصيرة الأجل.

¹ - Hatice Pehlivan Jenkins and salih Turan Katircioglu , **The Bounds Test Approach for Coitegration and Causality between Financial Development , International Trade and Economic Growth : The Case of Cypurs**, Journal Applied Economics , Routledge , Volume 42 issue 13, 2010 , p 1706.

- Keong, C. C., Yusop, Z. and Sen, V. L. K. (2005), "Export-Led Growth Hypothesis in Malaysian: An Investigating using Bounds Test, www.sunway.edu.my/others/vol2/choong13.pdf (Page consultée le: 30/08/2022).
² PESARAN M. HASHEM, SHIN, YONGCHEOL SHIN, RICHARD J, SMITH, "BOUNDS TESTING APPROACHES TO THE ANALYSIS OF LEVEL RELATIONSHIPS", JOURNAL OF APPLIED ECONOMETRICS, 16, 2001, P: 291.

q, p - تمثل فترات الإبطاء للمتغيرات y, x_1, x_2, x_3, x_k .

المطلب الثاني: مميزات وشروط المنهجية

تعد منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، من أهم أساليب النمذجة الديناميكية للتكامل المشترك شائعة الاستخدام مؤخرا، وذلك راجع إلى مميزات التي تميزها عن بقية الأساليب ولكنها تخضع لعدة شروط يجب القيام بها لتقدير هذا النموذج.

الفرع الأول: مميزات ARDL

من أهم مميزات النموذج، ما يلي:¹

1. لا يتطلب إجراء اختبار ARDL أن تكون متكاملة من الدرجة الأولى أو من الدرجة صفر ولكن يشترط أن لا تكون متكاملة من الدرجة الثانية فقط.
2. قادر على التمييز بين المتغيرات التوضيحية والمتعددة.
3. يتناسب مع العينات الصغيرة نظرا لانسجامها بالكفاءة.
4. يساعد في التخلص من المشكلات المتعلقة بحذف المتغيرات ومشكلات الارتباط الذاتي.
5. يأخذ عدد كافي من فترات الإبطاء الزمني للحصول على أفضل مجموعة بيانات.
6. يمكن لهذا النموذج فصل تأثيرات الأجل القصير عن تأثيرات الأجل الطويل.
7. المقدرات الناتجة عن هذه الطريقة غير متحيزة.

ثانيا: شروط منهجية ARDL

لتطبيق هذه المنهجية هناك عدة شروط لتطبيقها، منها:²

1. التأكد من أن أي من المتغيرات محل الدراسة ليست متكاملة من الرتبة الثانية.
2. في الخطوة الثانية تحديد فترة إبطاء كافية للنموذج.
3. التأكد من أن أخطاء النموذج مستقلة تسلسليا.
4. التأكد من أن النموذج مستقر ديناميكيا.
5. اختبار الحدود Bounds test لرؤية ما إذا كان هناك دليل على علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، ويتم التفسير لهذا الاختبار بواسطة اختبار wald أو اختبار فيشر.

¹ - عبدة فوزية، أثر التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة تحليلية قياسية من خلال تراكم رأس المال البشري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي واستشراف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة خميس مليانة، 2017 - 2018، ص: 168.

² - خالد محمد السواعي، مبادئ الاقتصاد القياسي، دار الكتاب الثقافي، 2018، ص: 143.

المطلب الثالث: خطوات منهجية ARDL

من أجل المرور بالتمذجة القياسية لمنهجية ARDL لابد من تتبع الخطوات الآتية:¹
أولاً: دراسة الاستقرارية

إن استقرارية وعدم استقرارية البيانات مهمة في تحليل السلاسل الزمنية، وكذلك في إيجاد النموذج الرياضي المناسب لها، حيث أن أغلب السلاسل الزمنية في الواقع العملي والتطبيقي تكون غير مستقرة وقد نفشل في إثبات ذلك في الرسم البياني أو الاختبارات الإحصائية، فعلى سبيل المثال نجد أن المتغيرات الاقتصادية غالباً ما تعتبر سلاسل زمنية غير مستقرة كونها تسير بصفة عامة في اتجاه عام، لذلك لابد من تحويلها إلى سلاسل زمنية مستقرة يسهل نمذجتها.

شروط الاستقرارية

نقول على سلسلة زمنية ما مستقرة بمعنى ضعيف Wide sense stationarity إذا كانت توقعها، تباينها، وتبايناتها المشتركة ثابتة عبر الزمن أي:²

- تذبذب حول وسط حسابي ثابت عبر الزمن.
 - ثبات التباين عبر الزمن.
 - أن يكون التباين المشترك بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمداً على الفجوة الزمنية بين القيمتين، وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغير، أي على الفرق بين فترتين زمنيتين.
- من المهم معرفة استقرارية السلاسل الزمنية ويتم ذلك عن طريق ثلاث طرق، عبر تحليل رسم السلسلة، وشكل correlogram، وتحليل جذر الوحدة.

1. التحليلات الرسومية

يعتبر الرسم البياني للسلسلة الزمنية من أبسط اختبارات الاستقرارية، حيث أنه يعطي فكرة مبدئية عن الطبيعة المحتملة للسلسلة الزمنية،³ ولهذا ينصح العديد من خبراء القياس والسلاسل الزمنية والإحصائيات

¹- Dave Giles, *Econometrie Beat* : Dave Giles'Blog, ARDL Model-Part II-Bounds Tests, 2013.

²- تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي " تمارين ومسائل محلولة"، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 1999، ص: 173.

³- دامودار جوجاراتي، الاقتصاد القياسي، ترجمة: هند عبد الغفار عودة، عفاف حسين علي الدش، الجزء الثاني، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2015، ص: 1038.

بضرورة رسم السلسلة الزمنية كخطوة أولى، أو كما قال Chatfield¹: "أي شخص يحاول تحليل سلسلة زمنية معينة ساكنة أم لا دون أن يرسمها أولاً فإنه سوف يتعرض لمشاكل".

2. دالة الارتباط الذاتي وال Correlogram

هو أحد الاختبارات البسيطة للاستقرارية، حيث تقيس دالة التغير درجة الاعتماد الخطي بين متغيرين من المتغيرات التي تقع على نفس السلسلة الزمنية، وهي ذات أهمية بالغة في إبراز بعض الخصائص الهامة للسلسلة الزمنية، ومن الناحية العملية نقوم بتقدير دالة الارتباط الذاتي للمجتمع بواسطة دالة الارتباط الذاتي للعينة، ويعرف معامل الارتباط الذاتي بأنه معامل الارتباط الخطي بين متغيرين، ويمكن تقدير دالة الارتباط الذاتي وفق ما يلي:

$$\hat{\rho}(k)_k = \frac{\sum_{t=k+1}^T (Y_t - \bar{Y})(Y_{t-k} - \bar{Y})}{\sum_{t=1}^T (Y_t - \bar{Y})^2} = \frac{\gamma(k)}{\gamma(0)}$$

3. دالة الارتباط الجزئي

وهي تعد ذو أهمية مساوية لدالة الارتباط الذاتي في التعرف على النموذج الملائم للبيانات الزمنية المطلوب دراستها خاصة في منهجية التنبؤ لبوكس وجينكينز، ويقاس معامل الارتباط الجزئي درجة الارتباط الخطي بين متغيرين يبعدان عن بعضهما البعض وحدتان زمنيةين بعد حذف تأثير المتغير الواقع بينهما وبافتراض ثبات هذا المتغير، ويمكن حسابه باستخدام دالتي احتمال الشرطي.

تعطى دالة الارتباط الذاتي الجزئي بالعلاقة الآتية:

$$\phi_{22} = \frac{\rho(2) - \rho^2(1)}{1 - \rho^2(1)}$$

4. تحليل جذر الوحدة

اختبار جذر الوحدة هو اختبار للسكون وغير السكون، حيث أن اختبارات الجذر الوحدوي لا تعمل فقط على كشف مركبة الاتجاه العام، بل نها تساعد على تحديد الطريقة المناسبة لجعل السلسلة مستقرة.

هناك العديد من الاختبارات لاختبار استقرارية سلسلة زمنية من عدمها، ويجمع أغلب علماء الاقتصاد على ثلاث اختبارات شهيرة وهي اختبار ADF، اختبار PP، واختبار KPSS.

¹- Chris Chatfield, **The Analysis of Time Series: An Introduction**, 6th edition, Chapman & Hall CRC Press, 2004, p: 06.

4.1 اختبار Dickey-Fuller (DF) test (1979)

أن النماذج التي تسمح بإنجاز هذه الاختبارات هي ثلاث. فأساس هذا الاختبار بسيط، إذا كانت الفرضية الصفرية $H_0: \phi_1=1$ تم قبولها في إحدى النماذج الثلاث فإن المسار هو إذن غير مستقر.¹

حيث تم استنتاج ثلاث معادلات لنموذج انحدار ذاتي، كما يلي:

$$x_t = \phi_t x_{t-1} + \varepsilon_t \quad (1) \text{ النموذج}$$

$$x_t = \phi_t x_{t-1} + c + \varepsilon_t \quad (2) \text{ النموذج}$$

$$x_t = \phi_t x_{t-1} + c + bt + \varepsilon_t \quad (3) \text{ النموذج}$$

إذا كانت H_0 محققة فإن x_t غير مستقرة مهما كان النموذج المعتمد.

4.2 اختبار ديكي فولر المطور ADF

إن اختبار ديكي فولر الموضح سابقا يفترض أن حد الخطأ هو عبارة عن ضجيج أبيض إلا أنه لا يوجد أي سبب من أجل أن تكون هذه الفرضية محققة، وعلى هذا الأساس فإن اختبار ديكي فولر الموسع يأخذ بعين الاعتبار الارتباط الذاتي للأخطاء و هذا من خلال عرض $AR(p-1)$ بالنسبة للأخطاء ويصبح النموذج على الشكل الآتي:

$$\Delta x_t = \rho_t x_{t-1} - \sum_{j=2}^{\rho} \phi_j \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad (4) \text{ النموذج}$$

$$\Delta x_t = \rho_t x_{t-1} - \sum_{j=2}^{\rho} \phi_j \Delta x_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \quad (5) \text{ النموذج}$$

$$\Delta x_t = \rho_t x_{t-1} - \sum_{j=2}^{\rho} \phi_j \Delta x_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t \quad (6) \text{ النموذج}$$

4.3 اختبار Phillips and Perron test (1988)

يعتبر هذا الاختبار غير المعلمي فعلا، حيث يأخذ بعين الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء، فهو يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتنبؤات العشوائية، حيث اعتمد Philips and Perron نفس التوزيعات المحدودة لاختباري DF و ADF. تعطى إحصائية فيليبس وبيرون بالعلاقة الآتية:

¹ -Bourbounais, R, *Econométrie*, DUNOD, 2004 , p: 233-234.

$$t_{\hat{\theta}} = \sqrt{k} \frac{(\hat{\theta} - 1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\theta}}} + \frac{T(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\theta}}}{\sqrt{k}}$$

4.5. اختبار KPSS (1992)

اقترح Kwiatkowski, Phillips; Schmidt; Shin استخدام اختبار مضاعف لاغرانج لاختبار فرضية العدم التي تقرر استقرارية السلسلة من عدمها، ويتم حسابها وفق العلاقة الآتية:

$$LM = \frac{1}{S_1^2} \frac{\sum_{t=1}^T S_t^2}{T^2}$$

ثانياً: تحديد فترات الإبطاء الزمني

هناك عدة معايير مختلفة لتحديد درجة تأخير السيروورة المقدرة من بينها: AIC و SC و HQ وغيرها، كما أن طريقة اختيار درجة تأخير مناسبة تعتمد على تقدير كل نماذج VAR من أجل درجة تتغير من 0 إلى p، حيث نجد أن:¹

$$AIC = \ln \left| \Sigma_{\mathbf{e}} \right| + \frac{2k^2p}{T}$$

$$SC = \ln \left| \Sigma_{\mathbf{e}} \right| + \frac{k^2p \ln(T)}{T}$$

$$HQ = \ln \left| \Sigma_{\mathbf{e}} \right| + \frac{2 \log \log T}{T} k^2p$$

ترجع أغلب الدراسات على أنه قبل إجراء التكامل المشترك لابد من تحديد المدة المناسبة للتباطؤ انطلاقاً من المعايير المختلفة.²

ثالثاً: التكامل المشترك ومنهج الحدود Bounds Test

يعتبر تحليل التكامل المشترك من الاختبارات المهمة في تحديد ودراسة العلاقة ما بين المتغيرات في المدى الطويل،³ حيث أن القاعدة العامة في اختبارات التكامل المشترك هي: " عدم استعمال السلاسل غير المستقرة في انحدار النماذج لأجل عدم الوقوع في الانحدار المضلل، لكن يوجد استثناء لهذه القاعدة فإذا كانت السلاسل الزمنية y_t و x_t غير مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ فإننا نتوقع أن يكون الفرق بينهما هو $e_t = y_t - \beta_1 - \beta_2 x_t$ وأن تكون $I(1)$ ، لكن توجد حالة مهمة عندما يكون الفرق e_t متكامل من الدرجة صفر أي $I(0)$ ، في هذه الحالة نقول أن y_t و x_t متكاملة، ومنه التكامل بين السلسلتين

¹ - محمد شيخي، مرجع سابق، ص: 272.

² - Usman, S, *Testing causality with application to exchange rate for Swedish kroner with GB pound and US dollar*, M. Sc. thesis, School of Economics and Management, Lund university, Swesen, 2005, p: 19.

³ - علي حسن، عبد الطيف الشومان، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبارات جدر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء. مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 09، العدد 34، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2013، ص: 201.

في الاتجاه العشوائي نفسه، وبما أن الأخطاء e_t مستقرة، فإن السلسلتين لا تتباعد عن بعضهما البعض أبداً¹.

يتم اختبار الحدود على فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات في النموذج وجودها في الفرضية البديلة (وجود علاقة توازنية طويلة الأجل)، كما يلي:²

$$H_0: \alpha_0 = \alpha_1 = \alpha_2 = 0$$

$$H_1: \alpha_0 \neq \alpha_1 \neq \alpha_2 \neq 0$$

ويكون القرار حسب ثلاث حالات وهي:³

✓ إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة، ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود تكامل مشترك بين المتغيرات (وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل).

✓ إذا كانت قيمة إحصائية فيشر المحسوبة أقل من قيمة الحد الأدنى للقيم الحرجة، تقبل الفرضية الصفرية وترفض فرضية العدم والتي تنص بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات (غياب علاقة توازنية في الأجل الطويل).

✓ إذا كانت قيمة فيشر المحسوبة محصورة بين قيمة الحد الأدنى وقيمة الحد الأعلى للقيم الحرجة فإن النتائج تكون غير محسومة (مرحلة الشك).

- إذا كانت العلاقة إيجابية وموجودة حسب الخطوة السابقة، يتم تقدير العلاقة طويلة الأجل فضلا عن نموذج تصحيح الخطأ المقيد.

رابعا: اختبارات الصلاحية

اختبار سلامة واستقرارية النموذج المقدر وللتأكد من خلو البيانات المستخدمة في الدراسة المعنية، أي من وجود أي تغيرات هيكلية فيها، بالإضافة إلى معرفة مدى استقرار معاملات الأجل الطويل مع تقديرات معاملات الأجل القصير، وفي هذه الحالة يستعان بالاختبارين الآتيين:⁴

✓ اختبار المجموع التراكمي للبواقي Cumulative Sum of Recursive Residual (CUSUM).

✓ اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي Cumulative Sum of Squares Recursive Residual (CUSUM SQ).

- الاختبارات التشخيصية للتأكد من جودة أداء للنموذج ARDL المقدر، وهي:

¹ - Carter, R. Hill, William. E, Griffiths. Guay, C. Lim, **Principles of Econometrics**, 4th edition, John Wiley & Sons Inc, 2011, p: 488.

² - Oteng-Abayie Eric Fosu- Frimpong Joseph Magnus, "Bounds Testing Approach to Cointegration: An Examination of Foreign Direct Investment Trade and Growth Relationships", American Journal of Applied Sciences, 3(11), 2006, P: 2081.

³ - Bayo Fatukasi - Gabriel Kola Olorunleke- Gbenga F. Olajide- R. Santos Alimi, "Bounds Testing Approaches to the Analysis of Macroeconomic Relationships In Nigeria", European Journal of Business and Management, Vol.7, No.8, 2015, P: 28.

⁴ - Kidanemariam Gidey Gebrehiwot, "The Impact of Human Capital Development on Economic Growth in Ethiopia: Evidence from ARDL Approach to CoIntegration", Journal of Economics and Sustainable Development, Vol.6, No.13, 2015, P: 162

- ✓ اختبار مشكل الارتباط الذاتي عن طريق اختبار Breusch- Correlation LM Test
- ✓ اختبار عدم ثبات التباين باستعمال اختبار ARCH Heteroskedasticity Test².
- ✓ اختبار الارتباط التسلسلي للنموذج باعتماد اختبار Lagrange Multiplier Test of Residual { Brush-Godfrey } BG³.
- ✓ اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء باستعمال اختبار Jarque Bera⁴.

¹- BREUSCH, T. S, TESTING FOR AUTOCORRELATION IN DYNAMIC LINEAR MODELS, australian economic papers, Vol 17(issue 31), December 1978, PP: 334-355.

²- ENGLE, R. F, Autoregressive Conditional Heteroscedasticity with Estimates of the Variance of United Kingdom Inflation, Econometrica, Vol 50(issue 4), July 1982, PP: 978-1007.

³- BREUSCH , T. S., & PAGAN, A. R, A SIMPLE TEST FOR HETEROSCEDASTICITY AND RANDOM COEFFICIENT VARIATION. Econometrica, vol 47(issue 5), September 1979, PP: 1287-1294.

⁴- Jarque, C. M., & Bera, A. K, EFFICIENT TESTS FOR NORMALITY, HOMOSCEDASTICITY AND SERIAL INDEPENDENCE OF REGRESSION RESIDUALS, Economics Letters, issue 6, 27 october 1980, PP: 255-259.

المبحث الثالث: الدراسة القياسية.

يستهدف هذا المبحث تحقيق عدة اهداف تتمثل في: توصيف نموذج الدراسة، وذلك بالتعريف بالمتغيرات المستخدمة في النموذج والتي تم تحديدها من خلال الدراسات السابقة، ثم الصياغة الرياضية للنموذج، كما يستهدف تقدير نموذج الدراسة، وأخيرا تقييم النموذج المقدر.

المطلب الاول: توصيف نموذج واستقرارية متغيرات الدراسة.

نعلم انه أي نموذج رياضي اقتصادي يتكون من مجموعة من المتغيرات وهذه المتغيرات تنقسم بدورها الى متغيرات داخلية (تابعة) وأخرى خارجية (مستقلة)، ومن أجل التعرف على اثر نمو الكتلة النقدية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1980-2022) سيتم فيما يلي عرض متغيرات الدراسة القياسية.

أولاً: توصيف النموذج: يقصد به صياغة النموذج في شكل معادلة وفق منهجية القياس المتبعة في توصيف النماذج الاقتصادية، وقد تم صياغة النموذج بناء على النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، ولتوصيف النموذج هناك عدة خطوات تتمثل فيما يلي:

1. تحديد متغيرات الدراسة: وفقا للنظرية الاقتصادية فان التضخم يتأثر بمجموعة من المتغيرات، من بينها الكتلة النقدية، سعر الصرف والنفقات العامة، وبهدف دراسة اثر نمو الكتلة النقدية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)، تم استخدام بيانات سنوية لمتغيرات الدراسة، والمتمثلة فيما يلي:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على معدل التضخم كمتغير تابع، والذي تمت الاشارة له بالرمز *INF*، كما تم ادراج اهم المتغيرات التي تعتقد النظرية الاقتصادية انها تساهم في تفسير معدل التضخم والمتمثلة فيما يلي:

الاحصائيات الخاصة بهذه المتغيرات تم الحصول عليها بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر و تقارير البنك الدولي.	}	الكتلة النقدية: ويرمز لها بالرمز <i>M2</i>
		سعر الصرف: ويرمز له بالرمز <i>EXT</i>
		النفقات العامة: ويرمز لها بالرمز <i>DEP</i>

2. الصياغة الرياضية للنموذج: يقصد بها تحديد الشكل الرياضي للعلاقة محل الدراسة، ويمكن صياغتها على النحو الاتي:

$$INF = f(M2, EXT, DEP)$$

وبإدخال اللوغاريتم على المعادلة اعلاه تصبح على الشكل الاتي:

$$DLINF = \beta_0 + \beta_1 DLM2 + \beta_2 DLEXT + \beta_3 DLDEP + \varepsilon$$

حيث:

DLINF: تمثل لوغاريتم معدل التضخم.

DLM2: تمثل لوغاريتم الكتلة النقدية.

DLEXT: تمثل لوغاريتم سعر الصرف.

DLDEP: تمثل لوغاريتم النفقات العامة.

β_i : معاملات الانحدار.

β_0 : ثابت الدالة.

يمكن صياغة المعادلة وفق نموذج ARDL كالآتي:

$$\Delta \ln inf_t = c + \beta_1 \ln inf_{t-1} + \beta_2 m2_{t-1} + \beta_3 \ln ext_{t-1} + \beta_4 \ln dep_{t-1} + \sum_{i=1}^{p-1} \gamma_{1i} \Delta \ln inf_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1-1} \gamma_{2i} \Delta m2_{1t-i} + \sum_{i=0}^{q_2-1} \gamma_{3i} \Delta \ln ext_{2t-i} + \sum_{i=0}^{q_k-1} \gamma_{(k+1)i} \Delta \ln dep_{kt-i} + \mu_t$$

ثانيا: دراسة استقرارية متغيرات الدراسة: تأتي خطوة اختبار استقرارية السلاسل الزمنية بهدف معرفة رتبة تكامل هذه السلاسل، وذلك بهدف تحديد النموذج القياسي الملائم لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة، وهذا بالاعتماد على بعض الاختبارات التي من شأنها الكشف عن الاستقرارية من عدمها، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على اختبار الجذر الاحادي ويمكن تلخيص نتائجه فيما يلي:

1. اختبار الجذر الاحادي: للكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة تم الاعتماد على اختبار PP، ولإجراء هذا الاختبار تتم مقارنة القيمة الاحتمالية (Prob) مع مستوى معنوية 5%، فاذا كانت القيمة الاحتمالية تفوق 0.05 ترفض الفرضية البديلة وتقبل فرضية عدم التنصص على عدم استقرارية السلسلة وفقا للفرضية التالية:

H_0 : وجود جذر وحدوي (السلسلة غير مستقرة).

H_1 : عدم وجود جذر وحدوي (السلسلة مستقرة).

وفيما يلي نتائج اختباري ADF و PP:

الجدول رقم (05): نتائج اختبار الاستقرار عند المستوى وفق اختبار pp

المتغير					
	<i>LINF</i>	<i>LM2</i>	<i>LDEP</i>	<i>Lext</i>	
t-Statistic	-2.8395	-1.1192	-1.7341	-4.3713	النموذج الأول: بوجود ثابت
Prob.	0.0614	0.6994	0.4072	0.0012	
	*	n0	n0	***	
t-Statistic	-3.0153	-1.3193	-1.2489	-4.5088	النموذج الثاني: بوجود ثابت وقاطع
Prob.	0.1403	0.8693	0.8867	0.0044	
	n0	n0	n0	***	
t-Statistic	-1.2158	5.7351	3.7217	-3.5554	النموذج الثالث: بدون ثابت وقاطع
Prob.	0.2018	1.0000	0.9999	0.0007	
	n0	n0	n0	***	
	غير مستقر عند I(0)	غير مستقر عند I(0)	غير مستقر عند I(0)	مستقر عند I(0)	

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EViews.

انطلاقا من النتائج الموضحة في الشكل أعلاه يتضح ان سلسلة سعر الصرف مستقرة عند المستوى وهذا راجع لكون القيم الاحتمالية المرافقة لاختبار t تقل عن 0.05 في كافة النماذج الامر الذي يدفعنا الى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على استقرارية السلسلة الزمنية محل الدراسة، كما يتضح من خلال الجدول ان باقي السلاسل الزمنية المدروسة غير مستقرة عند المستوى، وهذا راجع لكون القيم الاحتمالية المرافقة لاختبار t تفوق 0.05 في كافة النماذج الامر الذي يدفعنا الى رفض الفرضية البديلة وقبول فرضية العدم التي تنص على عدم استقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة.

الجدول رقم (06): نتائج اختبار الاستقرار عند الفرق الاول وفق اختبار pp

المتغير					
	<i>LINF</i>	<i>LM2</i>	<i>LDEP</i>	<i>Lext</i>	
t-Statistic	-26.1979	-21.4805	-10.9003	-21.6232	النموذج الأول: بوجود ثابت
Prob.	0.0001	0.0001	0.0000	0.0001	
	***	***	***	***	
t-Statistic	-25.8722	-22.8846	-10.7373	-20.7835	النموذج الثاني: بوجود ثابت وقاطع
Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	
	***	***	***	***	
t-Statistic	-26.3870	-18.5167	-11.0709	-21.8297	النموذج الثالث: بدون ثابت وقاطع
Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	
	***	***	***	***	
	مستقر عند I(1)	مستقر عند I(1)	مستقر عند I(1)	مستقر عند I(0)	

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EViews.

يتضح من النتائج الموضحة في الجدول رقم (02) أعلاه ان السلاسل الزمنية المدروسة مستقرة عند الفرق الاول، وهذا راجع لكون القيم الاحتمالية المرافقة لاختبار T تقل عن 0.05 في جميع النماذج الامر الذي يدفعنا الى قبول الفرضية البديلة التي تنص على استقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة.

بما ان متغيرات الدراسة مستقرة ومتكاملة من الدرجة (0.1)I فالنموذج المقترح هو نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL.

المطلب الثاني: تقدير وتحليل نموذج الدراسة.

بعد تحقق شرط التكامل في السلاسل الزمنية موضوع الدراسة يتم الانتقال الى تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، وهو الشيء الذي يسمح بتقدير علاقات الاجل القصير والطويل بين المتغيرات في حالة ما إذا كان هناك تكامل مشترك بينهم، وبالتالي نعد الى تقدير معادلة الانحدار باستخدام نموذج ARDL ثم تحديد فترات الابطاء المثلى لكل المتغيرات كأول خطوة في هذا النموذج، يليها اختبار الحدود للتكامل المشترك للتأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، لننتقل بعده الى تقدير معاملات الاجلين الطويل والقصير.

أولاً: تقدير معادلة الانحدار باستخدام نموذج ARDL

بعد التحقق من درجة تكامل متغيرات الدراسة، أصبح من الممكن نموذج ARDL ونتائج التقدير موضحة في الشكل الموالي:

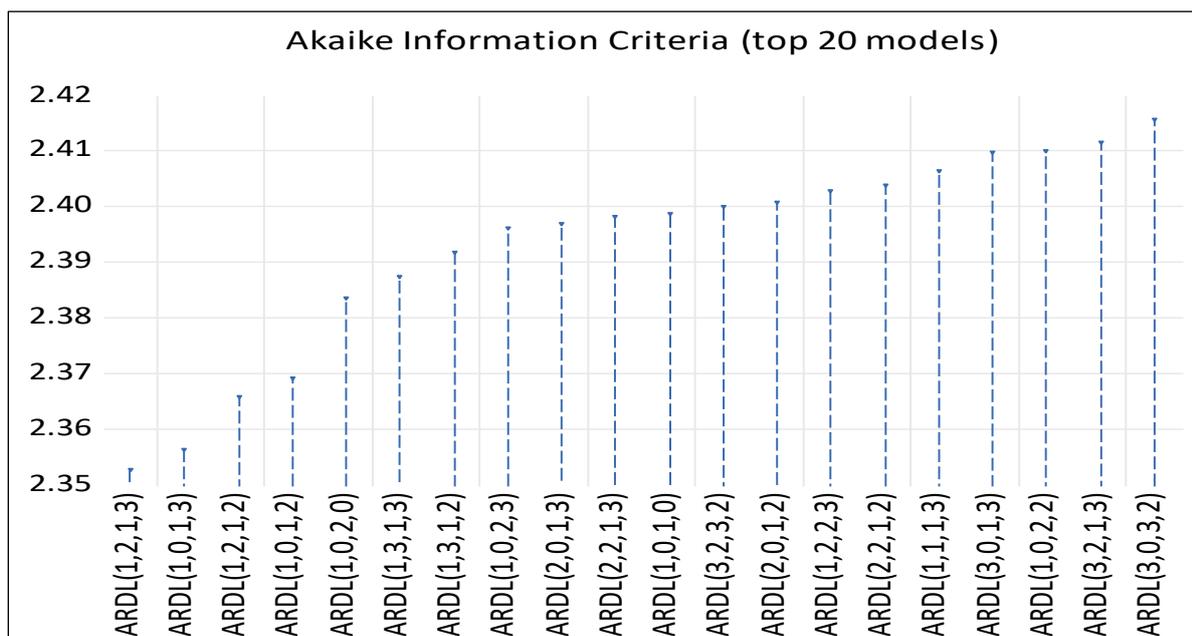
الجدول رقم (07): نتائج تقدير نموذج ARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
DLINF(-1)	-0.243074	0.161442	-1.505647	0.1438
DLEXT	0.671421	0.905010	0.741893	0.4646
DLEXT(-1)	0.155941	0.977118	0.159593	0.8744
DLEXT(-2)	-1.625368	0.939712	-1.729645	0.0951
DLDEP	0.204452	0.812702	0.251571	0.8033
DLDEP(-1)	2.137053	0.817745	2.613350	0.0145
DLM2	-0.236426	2.062085	-0.114654	0.9096
DLM2(-1)	-0.364149	1.967219	-0.185108	0.8545
DLM2(-2)	-4.239651	1.828839	-2.318220	0.0283
DLM2(-3)	2.459570	1.835726	1.339835	0.1915
C	0.058014	0.677988	0.085568	0.9324
@TREND	0.002058	0.013097	0.157162	0.8763
R-squared	0.417718	Mean dependent var	0.011283	
Adjusted R-squared	0.180492	S.D. dependent var	0.765794	
S.E. of regression	0.693248	Akaike info criterion	2.352801	
Sum squared resid	12.97600	Schwarz criterion	2.864667	
Log likelihood	-33.87963	Hannan-Quinn criter.	2.536454	
F-statistic	1.760844	Durbin-Watson stat	1.900618	
Prob(F-statistic)	0.112645			

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج .EViews

ثانياً: تحديد فترات الابطاء المثلى: من اجل تحديد فترات الابطاء المثلى تمت الاستعانة بمعيار (Akaike) ولتحديد طول فترة التخلف المثلى يجب اختبار القيم الصغرى لهذا المعيار، ونتائج الاختبار موضحة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (04): نتائج معيار (Akaike) لتحديد فترات الابطاء



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EViews.

يوضح الشكل أعلاه أفضل 20 نموذج حسب معيار (AIC) وان النموذج ARDL(1.2.1.3) هو الأفضل حيث يقدم القيمة الأصغر.

ثالثا: اختبار التكامل المشترك باستعمال اختبار الحدود (Bound Test): للتأكد من وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة تم استعمال اختبار الحدود وإجراء هذا الاختبار نقوم بمقارنة القيمة المحسوبة لإحصائية F مع الحدين الأعلى والأدنى للقيم الحرجة، فإذا كانت القيمة المحسوبة لإحصائية F أكبر من الحد الأعلى نقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك في الاجل الطويل وفقا للفرضية الآتية:

H_0 : عدم وجود علاقة تكامل مشترك في الاجل الطويل.

H_1 : وجود علاقة تكامل مشترك في الاجل الطويل.

الجدول رقم (08): نتائج اختبار الحدود (Bound Test)

مستوى المعنوية			القيم الحرجة	إحصائية F
10%	5%	1%		
3.470	4.010	5.170	الحد الأدنى I(0)	8.741
4.450	5.070	6.630	الحد الأعلى I(1)	

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EViews.

يتضح من خلال الجدول أعلاه ان القيمة المحسوبة لإحصائية f أكبر من الحد الأعلى عند مختلف مستويات المعنوية (10%, 5%, 1%) ومنه ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

الفصل الثاني تحليل وقياس أثر الكتلة النقدية على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2022

وبالتالي فإن معدل التضخم وسعر الصرف والنفقات العامة بالإضافة إلى متغير الكتلة النقدية هي متغيرات متكاملة فيما بينها، وتحقق علاقة توازنية في الأجل الطويل عند مختلف مستويات المعنوية.

رابعاً: تقدير معلمات الاجلين القصير والطويل: بعد ثبوت علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة، أصبح من الممكن تقدير العلاقة القصيرة وطويلة الأجل.

1. تقدير معلمات الاجل الطويل: بناء على نتائج التكامل المشترك المحصل عليها يتم الآن تقدير العلاقة طويلة الأجل في النموذج (1.2.1.3) ARDL والنتائج معروضة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (09): نتائج تقدير معلمات الاجل الطويل

Variable *	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLEXT(-1)	-1.124540	0.339225	-3.315022	0.0022
DLDEP(-1)	3.398452	0.559515	6.073928	0.0000
DLM2(-1)	4.589213	1.023765	4.482681	0.0001
C	0.253431	0.098602	2.570258	0.0147

Note: * Coefficients derived from the CEC regression.

Deterministics: Rest. constant (Case 2)

$$\Delta E = \Delta LINF(-1) + (-1.124540 \cdot DLEXT(-1) + 3.398452 \cdot DLDEP(-1) + 4.589213 \cdot DLM2(-1) + 0.253431)$$

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EViews.

من خلال المخرجات الواردة في الجدول أعلاه يمكن كتابة الصيغة النهائية للنموذج على الشكل
الشكل رقم (05): الصيغة النهائية للنموذج المقدر

$$DLINF(-1) = (-1.124540DLEXT(-1) + 3.398452DLDEP(-1) + 4.589213DLM2(-1) + 0.253431)$$

prob (0.0022) (0.0000) (0.0001) (0.0147)

$$k = 3$$

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات عملية التقدير.

حيث:

Prob: تمثل القيم الاحتمالية المرافقة لإحصائية ستودنت المحسوبة، تستخدم لقياس معنوية معاملات النموذج.

k: تمثل عدد المتغيرات المستقلة

من خلال النتائج أعلاه يلاحظ الأثر السلبي لسعر الصرف على معدل التضخم في الاجل الطويل حيث ان زيادة سعر الصرف ب 1% تؤدي الى انخفاض معدل التضخم بمقدار 1.124540، كما يلاحظ الأثر الإيجابي للنفقات العامة على معدل التضخم في الاجل الطويل، حيث ان كل زيادة في النفقات العامة ب 1% تؤدي الى ارتفاع معدل التضخم بمقدار 3.398452.

اما فيما يخص الكتلة النقدية فيلاحظ ان لها أثر إيجابي على معدل التضخم في الاجل الطويل، حيث ان كل زيادة في الكتلة النقدية ب 1% تؤدي الى ارتفاع معدل التضخم بمقدار و 4.589213.

• اختبار معنوية المعالم المقدرة: وذلك بالاعتماد على إحصائية **ستيودنت** من اجل تقييم معالم النموذج، ولإجراء هذا الاختبار نقوم بمقارنة القيم الاحتمالية المرافقة لإحصائية ستودنت المحسوبة عند مستوى معنوية 5%، فاذا كانت القيمة الاحتمالية تفوق 0.05 ترفض الفرضية البديلة وتقبل فرضية العدم التي تنص على عدم معنوية المعالم وفقا للفرضية الاتية:

$$H_0: \beta = 0$$

$$H_1: \beta \neq 0$$

والجدول التالي يوضح معنوية كل معلمة في النموذج:

الجدول رقم (10): جدول مساعد يوضح معنوية كل معلمة في النموذج

المعلم	القيمة الاحتمالية	القرار
C	0.0147	معنوية
DLEXT	0.0022	معنوية
DLDEP	0.0000	معنوية
DLM2	0.0001	معنوية

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EViews.

2. تقدير معاملات الاجل القصير: بعد التأكد من وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وتقدير معادلة العلاقة طويلة الاجل، نستطيع الان تقدير العلاقة قصيرة الاجل أي نموذج تصحيح الخطأ ECM للنتائج الزراعي، ونتائج التقدير موضحة في الشكل الموالي:

الجدول رقم (11): نتائج تقدير معلمات الاجل القصير

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ*	-1.243074	0.146192	-8.503005	0.0000
D(DLEXT)	0.671421	0.746819	0.899041	0.3758
D(DLEXT(-1))	1.625368	0.759888	2.138957	0.0407
D(DLDEP)	0.204452	0.567426	0.360315	0.0011
D(DLM2)	-0.236426	1.651868	-0.143126	0.0071
D(DLM2(-1))	1.780081	1.475661	1.206294	0.0371
D(DLM2(-2))	-2.459570	1.506827	-1.632284	0.1131
C	0.058014	0.240911	0.240811	0.8113
@TREND	0.002058	0.009396	0.219065	0.8281
R-squared	0.776199	Mean dependent var		0.008735
Adjusted R-squared	0.716518	S.D. dependent var		1.235228
S.E. of regression	0.657673	Akaike info criterion		2.198955
Sum squared resid	12.97600	Schwarz criterion		2.582854
Log likelihood	-33.87963	Hannan-Quinn criter.		2.336695
F-statistic	13.00593	Durbin-Watson stat		1.900618
Prob(F-statistic)	0.000000			

* p-values are incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EViews.

تظهر نتائج نموذج تصحيح الخطأ لمعدل التضخم ان اغلبية المعامل تتمتع بالمعنوية ولها اثار ايجابية على معدلات التضخم، ولكن هذه الاثار تلاخط في المدى القصير فحسب، اما متغير الكتلة النقدية فله تأثير سلبي على معدل التضخم في المدى القصير.

اما حد تصحيح الخطأ ((CointEq(-1)) فهو سالب ومعنوي وهو ما يعتبر مؤشرا على قوة العلاقة طويلة الاجل ومصداقيتها، اما فيما يخص المعامل (-1.24307) فهو يعطينا فكرة عن معدل التقارب الى التوازن أي سرعة التعديل في المدى الطويل، حيث يشير الى ان معدل التضخم يتعدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية بقيمة تعادل (1.24307) من انحرافات واختلالات التوازن المتبقي من الفترة السابقة.

المطلب الثالث: اختبار جودة النموذج المقدر

لدراسة مدى صلاحية النموذج لابد من اجراء مجموعة من الاختبارات وذلك للتأكد من صلاحيته من الناحية القياسية بالإضافة الى دراسة استقرار النموذج المقدر.

أولاً: تقييم النموذج من الناحية القياسية: يتم تقييم النموذج من الناحية القياسية باختبار مدى خلوه من المشاكل القياسية المتمثلة فيما يلي:

- عدم التوزيع الطبيعي للبواقي.

- وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

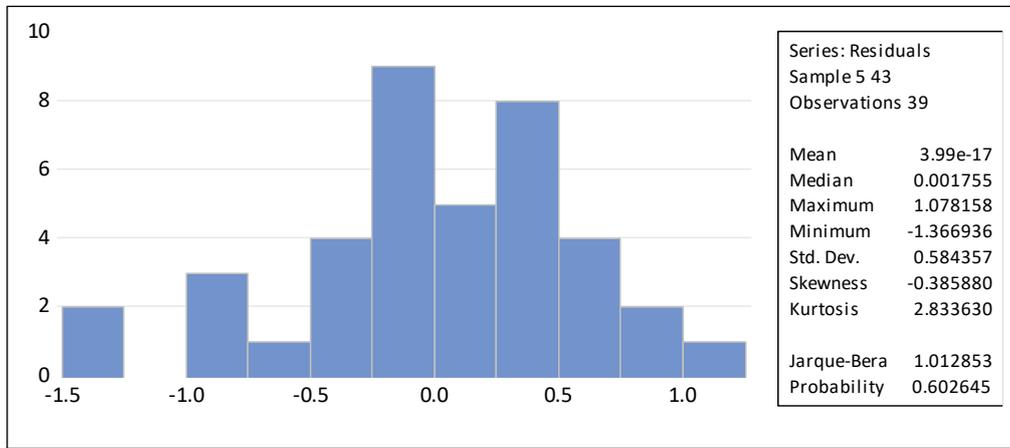
-عدم ثبات تباين البواقي.

1. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي: للتأكد من التوزيع الطبيعي للبواقي تم الاعتماد على اختبار JB وللقيام بهذا الاختبار نقوم بمقارنة القيمة الاحتمالية مع مستوى معنوية 5%، فاذا كانت القيمة الاحتمالية أكبر من 0.05 ترفض الفرضية البديلة وتقبل الفرضية الصفرية التي تنص على التوزيع الطبيعي للبيانات وفقا للفرضية الآتية:

الاطءاء تتبع التوزيع الطبيعي: H_0

الاطءاء لا تتبع التوزيع الطبيعي: H_1

الشكل رقم(06): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج .EViews

يبين الشكل اعلاه نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء حيث يلاحظ ان الإحصائية المحسوبة $J-B=1.0128$ اقل من القيمة الجدولة $X^2 = 5.99$ والقيمة الاحتمالية تساوي 0.6026 وهي أكبر من 0.05 مما يدفعنا الى رفض الفرضية البديلة وقبول فرضية العدم أي ان الأخطاء تتوزع طبيعيا.

2. اختبار مشكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء: للكشف عن وجود او عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء نستخدم اختبار Beursch-Godfery حيث يسمح هذاالاختبار باختبار الفرضية التالية:

عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي بين الاخطاء: H_0

وجود مشكل الارتباط الذاتي بين الاخطاء: H_1

الجدول رقم (12): نتائج اختبار Beursch-Godfery

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	0.162782	Prob. F(11,27)	0.9985
Obs*R-squared	2.425561	Prob. Chi-Square(11)	0.9964
Scaled explained SS	1.065840	Prob. Chi-Square(11)	0.9999

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EViews.

يبين الشكل اعلاه نتائج اختبار مشكل الارتباط الذاتي وفق اختبار Beursch-Godfery ويلاحظ من الشكل ان القيمة الاحتمالية المرافقة لاختبار LM تساوي 0.9964 وهي أكبر من 0.05 وبالتالي ترفض الفرضية البديلة وتقبل فرضية العدم أي عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

3. اختبار مشكل عدم ثبات التباين الأخطاء: من اجل اختبار مشكل عدم ثبات التباين تم الاعتماد على

اختبار ARCH من اجل الكشف عن وجود مشكل عدم ثبات التباين من عدمه باختبار الفرضية التالية:

(عدم وجود المشكل) ثبات التباين: H_0

(وجود مشكل) عدم ثبات التباين: H_1

الجدول رقم (13): اختبار مشكل عدم ثبات تباين الأخطاء

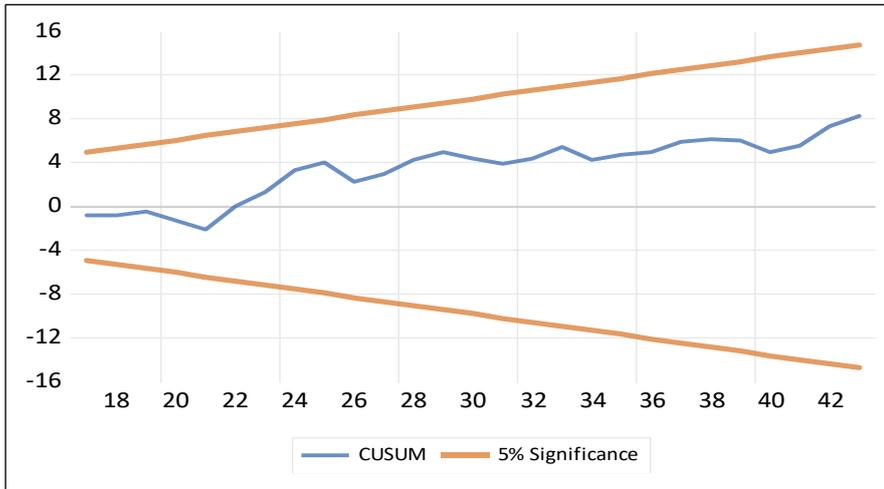
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	2.524372	Prob. F(1,36)	0.1208
Obs*R-squared	2.490011	Prob. Chi-Square(1)	0.1146

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EViews.

يبين الشكل اعلاه نتائج اختبار مشكل عدم ثبات التباين وفق اختبار ARCH حيث يلاحظ من خلال مخرجات البرنامج ان القيمة الاحتمالية المرافقة لاختبار LM الذي يتبع توزيع كاي تربيع تساوي 0.1146 وهي أكبر من 0.05 وعليه ترفض الفرضية البديلة وتقبل فرضية العدم أي عدم وجود مشكل عدم ثبات التباين.

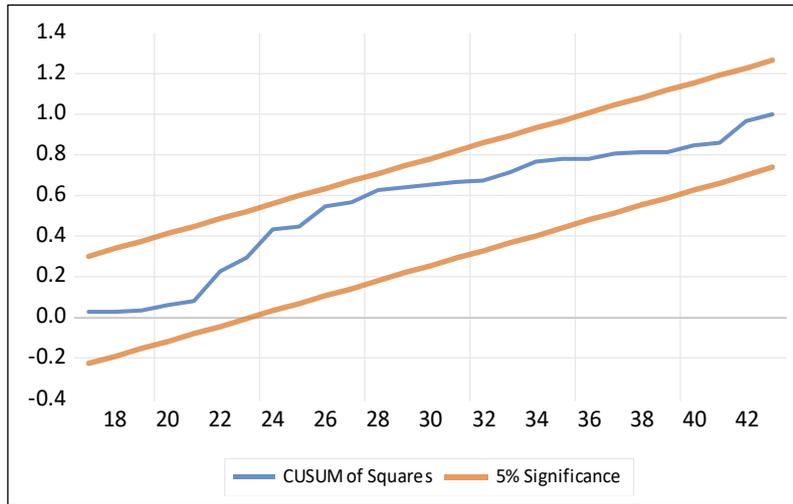
ثانيا: اختبار استقرار النموذج المقدر: للتأكد من خلو البيانات خلال كامل فترة الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام الاختبارات المناسبة لذلك أهمها اختباري CUSUM و CUSUM OF Squares ويعدان من اهم الاختبارات لتوضيح مدى استقرار المعلمات في الاجلين القصير والطويل، ونتائج الاختبارين موضحة فيما يلي:

الشكل رقم (07): نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EViews.

الشكل رقم (08): نتائج اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM OF Squares)



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EViews.

يلاحظ من خلال الشكلين أعلاه ان المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM وهو عبارة عن خط داخل حدود المنطقة الحرجة مشيرا الى استقرار النموذج عند حدود المعنوية 5%، كما ان المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUM OF Squares هو خط يقع داخل حدود المنطقة الحرجة، وما يمكن استنتاجه من هذين الاختبارين ان هناك استقرار وانسجام في النموذج بين نتائج المدى القصير والمدى الطويل.

ثالثا: نتائج اختبار Ramsey (اختبار صحة تحديد الشكلي الدالي): يتم استخدام إحصائية Ramsey- (Reset) للتأكد من صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج، والنتائج كالآتي:

الجدول رقم (14): نتائج اختبار ramsey

Ramsey RESET Test			
Equation: UNTITLED			
Omitted Variables: Squares of fitted values			
Specification: DLINF DLINF(-1) DLEXT DLEXT(-1) DLEXT(-2) DLDEP DLDEP(-1) DLM2 DLM2(-1) DLM2(-2) DLM2(-3) C @TREND			
	Value	df	Probability
t-statistic	0.144258	26	0.8864
F-statistic	0.020810	(1, 26)	0.8864
Likelihood ratio	0.031203	1	0.8598

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج .EVIIEWS

يبين اختبار (Ramsey-Reset) أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم الملائمة للشكل الدالي وبذلك فإن النموذج صحيح، ودلالة ذلك أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.8864 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%.

الاستنتاجات:

- ✓ من خلال دراسة الاستقرار لكل المتغيرات تبين أنها غير مستقرة عند المستوى و لكن بعد اجراء الفروقات من الدرجة الأولى نجدها تستقر عند الفرق الأول وذلك لوجود مركبة الاتجاه العام، ما عدا سلسلة سعر الصرف فهي مستقرة عند المستوى.
- ✓ توصلنا من خلال نتائج الدراسة القياسية أن نموذج الدراسة مقبول من الناحية القياسية استنادا على صحة اختبارات عملية التقدير باتباع منهجية ARDL.
- ✓ بعد اجراء اختبار التكامل المشترك طبقا لمنهج ARDL، تبين وجود تكامل مشترك بين المتغيرات (علاقة توازنية) على المدى البعيد.
- ✓ معنوية معاملات ونموذج الدراسة.
- ✓ يشير معامل تصحيح الخطا الى ان معدل التضخم يتعدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية بقيمة تعادل 1.24307 من انحرافات واختلالات التوازن المتبقي من الفترة السابقة.

الفصل الثاني تحليل وقياس أثر الكتلة النقدية على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2022

هدفت هذه الدراسة الى تحليل العلاقة بين معدل التضخم وكل من الكتلة النقدية سعر الصرف والنفقات العامة وذلك من اجل تحديد أثر نمو الكتلة النقدية على التضخم في الجزائر، وللوصول الى اهداف الدراسة فقد تم الاعتماد على نموذج من النماذج الديناميكية من اجل دراسة تأثير المتغيرات المستقلة والمتمثلة في الكتلة النقدية، سعر الصرف والنفقات العامة الزراعية على المتغير التابع معدل التضخم.

وبتطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة تبين ان بينهما علاقة طويلة المدى، وبالتالي فانه يوجد أثر كبير للكتلة النقدية على التضخم، بالإضافة الى معنوية المعالم المقدرة وصلاحيية النموذج من الناحية القياسية فهو خالي من جميع المشاكل القياسية، كما ان النموذج مستقر على المدى الطويل.

لقد تم في هذا الفصل البحث في أثر نمو الكتلة النقدية على التضخم في الجزائر، وذلك بعد الاعتكاف على مجموعة من المساهمات النظرية والتطبيقية التجريبية الاقتصادية التي لها علاقة أو جزء منها بموضوع البحث، وقد تم الاستعانة بسلسلة زمنية سنوية تمتد من 1980 إلى غاية 2022.

انطلاقاً من توصيف النموذج وتحديد المتغيرات التي تؤثر بشكل جيد على التضخم، أين تم اقتراح نموذج لتفسير سلوك الظاهرة محل الدراسة.

ولأن بيانات الدراسة بيانات في شكل سلسلة زمنية طويلة، فقد تم معالجة هذه السلاسل في محطة ثانية من هذا الفصل، بواسطة اعتماد التحليل عن طريق منهجية الانحدار الذاتي المبطن.



لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة البحث في حقيقة العلاقة القائمة بين نمو الكتلة النقدية والتضخم في الاقتصاد الجزائري وذلك خلال الفترة 1980-2022، فالتضخم كان ولا يزال من بين الظواهر الاقتصادية الأكثر شيوعا في عالمنا المعاصر، بل وأصبح ظاهرة مرضية تشكو منها معظم الاقتصاديات في عالم اليوم، فهذه الظاهرة لم تعد ظاهرة محلية فقط بل باتت مشكلة عالمية وسمة ملازمة لأداء الاقتصاد العالمي، الأمر الذي أدى إلى تزايد الاهتمام بها من طرف الاقتصاديين للبحث في أسبابها والعمل على مواجهتها أو الحد منها على الأقل لما لها من آثار وتبعات سلبية سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية، ولعل أحد السبل الكفيلة بالحد من تداعيات هذه الظاهرة هو تبني أدوات السياسة الاقتصادية ولا سيما ما تعلق منها بالسياسة النقدية.

أولاً: النتائج:

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج التالية:

1- اختبار الفرضيات:

من خلال الدراسة، تم التوصل إلى نتائج اختبار الفرضيات، في النقاط الآتية:

- ✓ باعتبار التضخم أهم مؤشر من مؤشرات الاقتصاد الكلي الذي يعني بارتفاع عام في المستويات الأسعار فهو ظاهرة عالمية، كما تحدد أسعار الصرف التغيرات التي تحصل في الاقتصاد من حيث الاستقرار من عدمه، ولهذا تعددت النظريات المفسرة للتضخم وسعر الصرف، وتباينت فيما بينها، فرضية محققة.
- ✓ يؤثر نمو الكتلة النقدية على التضخم في الجزائر على المدى الطويل والقصير، فرضية محققة.
- ✓ توجد علاقة طردية بين زيادة سعر الصرف والتضخم في الجزائر وهو ما ينطبق كذلك على متغيرة الإنفاق الحكومي، فرضية محققة.

2- نتائج عامة للدراسة:

- ✓ اعتمدت الجزائر على سياسة توسعية تهدف لرفع معدل النمو الاقتصادي، فقد شهدت الألفية الجديدة زيادة مستمرة للكتلة النقدية والنفقات العامة في ظل فائض السيولة التي تعاني منه البنوك، وكان ذلك نتيجة الارتفاع في أسعار البترول، إلا أن النظرية الكينزية التي أعدت وفقها هذه السياسة لا تتناسب مع الوضع الاقتصادي الذي تعيشه الجزائر نظرا لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي، إذ أن الزيادة المسجلة في الطلب الكلي لم تؤدي لزيادة العرض الكلي وتنشيط الجهاز الإنتاجي بالنظر للمشاكل الهيكلية والمالية التي يعاني منها، مما أدى لتغطية هذا الطلب بالتوجه للاستيراد، بالتالي ارتفع حجم الواردات بنسبة معتبرة، مما أدى إلى حدوث ضغوط تضخمية على الأسعار.
- ✓ يعد الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، مر بالعديد من التقلبات التي ارتبطت بشكل كبير بالتقلبات النفطية خلال الفترة محل الدراسة، وكان من بين المتضررين بجائحة كوفيد 19 مؤخرا وهو ما ساهم في ارتفاع كبير لمعدلات التضخم خلال الفترة محل الدراسة مع حدوث تقلبات في سعر الصرف، وتذبذب الكتلة النقدية.

- ✓ عرفت المتغيرات الاقتصادية المختارة تقلبات طوال فترة الدراسة، كما عرف معدل التضخم ارتفاعا مستمرا طول الفترة محل الدراسة مع تحسنه بشكل طفيف خلال فترة التسعينات نتيجة السياسات الاقتصادية المتبعة من طرف الحكومية آنذاك.
- ✓ وجود علاقة ارتباط بين التضخم والإنفاق الحكومي وانعدامها مع بقية المتغيرات الأخرى وهذا ما لا يتفق مع النظرية الاقتصادية.
- ✓ من الجانب القياسي فإن السلاسل الزمنية محل الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى وعند المستوى معاً، ومنه هناك إمكانية لتطبيق منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع، كما وجد علاقة خطية بين المتغيرات محل الدراسة، كما أوضحت نتائج اختبار التكامل المشترك **Bounds test** وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة.
- ✓ وفقا لمعامل تصحيح الخطأ، أن معدل التضخم يتعدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية بقيمة تعادل 1.24307 من انحرافات واختلالات التوازن المتبقي من الفترة السابقة هناك تأثير متماثل بين المتغيرات.

3- اقتراحات:

ومن خلال النتائج السابقة، يمكن طرح عدة توصيات، منها:

- ✓ تنويع مصادر الدخل والإنتاجية بهدف زيادة الناتج المحلي وبالتالي المساهمة في تحسين الاقتصاد.
- ✓ التقليل من الإفراط النقدي والتحكم في الكتلة النقدية.
- ✓ تقليل الاعتماد على الواردات والمساعدة في معالجة الاختلالات على مستوى السياسة والتي تساهم في رفع المستويات العامة للأسعار.
- ✓ التحكم في ارتفاعات العملة المحلية.
- ✓ انتهاز سياسات ذات فائدة للاقتصاد والتي تشجع التنويع واستغلال المصادر غير النفطية.

4- آفاق الدراسة :

- يمكن الخروج بعدة آفاق انطلاقا من هذه الدراسة والتي تتمثل في:
- ✓ مساهمة الكتلة النقدية في تغيرات سعر الصرف في الدول النامية.
- ✓ مدى صحة منحنى فيليبس ودوره في سعر الصرف دراسة مقارنة بين الدول النفطية ودول غير النفطية.
- ✓ ثلاثية التضخم، سعر الصرف، الإنفاق الحكومي ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.



قائمة المراجع

- 1- أحمد زهير شامية، النقود والمصارف، دار زهران للنشر، د ط، عمان، 1993، ص: 369.
- 2- أكرم حداد، مشهور هزلول، النقود والمصارف- مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر والتوزيع، ط 1، 2005.
- 3- إياد عبد الفتاح النسور، أساسيات الإقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2013.
- 4- بسام الحجار، الإقتصاد النقدي والمصرفي، دار المنهل اللبناني، ط1، بيروت، 2006.
- 5- بلعزوز بن علي ومحمدي الطيب أحمد، دليلك في الإقتصاد، دار الخلدونية، د ط، الجزائر، 2008.
- 6- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 3، الجزائر، 2008.
- 7- تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي " تمارين ومسائل محلولة"، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 1999.
- 8- حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الإقتصاد، دار وائل، ط1، الأردن، 2006.
- 9- الحلاق سعيد سامي، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، د ط، الأردن، 2010.
- 10- خالد أحمد سليمان شبكة، التضخم وأثره على الدين - دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، د ط، مصر، 2008.
- 10- خالد محمد السواعي، مبادئ الإقتصاد القياسي، دار الكتاب الثقافي، 2018.
- 11- خبايا عبد الله، الإقتصاد المصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، د ط، مصر، 2008.
- 12- دامودار جوجاراتي، الإقتصاد القياسي، ترجمة: هند عبد الغفار عودة، عفاف حسين علي الدش، الجزء الثاني، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2015.
- 13- سهير محمود معتوق، الإتجاهات الحديثة في التحليل النقدي، الدار المصرية اللبنانية، د ط، القاهرة، 1988.
- 14- ضياء مجيد الموسوي، الإقتصاد النقدي، دار الفكر، د ط، الجزائر، 1993.
- 15- ضياء مجيد، الإقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، د ط، الإسكندرية، 2000.
- 16- طالب محمد عوض، مدخل إلى الإقتصاد الكلي، معهد الدراسات المصرفية، د ط، الأردن، 2004.
- 17- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 4، الجزائر، 2005.
- 18- عبد الرحمان يسرى، النظرية الإقتصادية الكلية والجزئية، الدار الجامعية، د ط، الإسكندرية، 2004.

- 19- عبد القادر متولي، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار الفكر ناشرون وموزعون، د ط، الأردن، 2010.
- 20- عبد الناصر العبادي وآخرون، **مبادئ الإقتصاد الكلي**، دار صفاء، ط1، الأردن، 2000.
- 21- غازي حسين عناية، **التضخم المالي**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، د ط، مصر، 2006.
- 22- غازي حسين عناية، **التضخم المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، د ط، الإسكندرية، 1985.
- 23- فليح حسن خلف، **الإقتصاد الكلي**، عالم الكتب الحديث، ط1، الأردن، 2007.
- 24- فيصل بوطيبة، **مدخل لعلم الإقتصاد**، دار جسر للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 2018.
- 25- مجيد ضياء، **اقتصاديات النقود البنوك**، مؤسسة شباب الجامعة، د ط، مصر، 2008.
- 26- محمد الشريف إلمان، **محاضرات في النظرية الإقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، ج 3، 2003.
- 27- محمد صالح القرشي، **اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية**، إثراء للنشر والتوزيع، د ط، الأردن، 2009.
- 28- محمود الوادي وآخرون، **الأساس في علم الإقتصاد**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، د ط، عمان، 2007.
- 29- محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، **الإقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، 2007.
- 30- محمود حسين وآخرون، **النقود والمصارف**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، 2010.
- 31- ناظم الشمري، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، دار زهران للنشر، د ط، عمان، الأردن، 1999.
- 32- نبيل الروبي، **نظرية التضخم**، مؤسسة الثقافة الجامعية، ط2، الإسكندرية، 1984.
- 33- نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف، **الإقتصاد الكلي - مبادئ وتطبيقات**، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2006.
- 34- وداد يحيي يونس، **النظرية النقدية**، دار الكتب للطباعة والنشر، د ط، الموصل، العراق، 2001.
- 35- وديع طوروس، **الإقتصاد الكلي**، المؤسسة الحديثة للكتاب، ط1، بيروت، 2010.
- 36- وسام ملاك، **النقود والسياسات النقدية الداخلية**، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، د ط، بيروت، 2000.

ثانيا: الأطروحات والمذكرات

- 1- أحمد محمد صالح الجلال، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية - دراسة حالة الجمهورية اليمنية 1990-2003، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006.
- 2- أسماء نويس، أثر سياسة الإنفاق العام على معدلات التضخم في الجزائر للفترة 1990-2011، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف، 2013-2014.
- 3- إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2010-2011.
- 4- أمينة دبات، السياسة النقدية واستهداف التضخم بالجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان، 2014-2013.
- 5- إيمان بن زروق، التضخم قياسه وآثاره مع التطبيق على الإقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، 2020-2021.
- 6- تيجاني بالرقي، دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد اثر التضخم على القوائم المالية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2006.
- 7- حميد مقراني، أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر 1988-2012، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة- بومرداس، 2015-2014.
- 8- سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، 2005-2006.
- 9- سنوسي علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.
- 10- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة 1990-2000، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2002-2003.

- 11-عبدة فوزية، أثر التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة تحليلية قياسية من خلال تراكم رأس المال البشري، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي واستشراف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة خميس مليانة، 2017 - 2018.
- 12-الفرج بن ناوي بن نجيب العنزي، أثر نمو عرض النقود على نمو القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية -دراسة تطبيقية باستخدام تحليلات التكامل المشترك، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الملك سعود، السعودية، 2004.
- 13-كفية قسيوري، أثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية لاستقرار الإقتصادي (النمو الإقتصادي، التضخم والبطالة) - دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1992-2018، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2020-2021.
- 14-محمد جبوري، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الإقتصادي - دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان ، 2013-2012.
- 15-مراد عبد القادر، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، 2010-2011.
- 16-منى يونس حسين، علاقة سعر الصرف بالتضخم ودوره في تحقيق التوازن النقدي في العراق للمدة 1990-2004، أطروحة دكتوراه في المالية والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2009.
- 17-وردة شيبان، العلاقة السببية بين كمية النقود والنتاج المحلي الإجمالي في الجزائر - دراسة قياسية 1990-2011، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 01، 2015-2016.

ثالثا: المجالات والدراسات

- 1- أديب قاسم شندي، قياس العلاقة التبادلية بين عرض النقد ومؤشرات الإستقرار الإقتصادي في العراق 1980 - 2013، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 21، جامعة واسط - العراق، 2016.
- 2- امحمد بن البار، علي سنوسي، اثر عرض النقود على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1986-2014 - دراسة تحليلية قياسية، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 16، جامعة المسيلة، الجزائر، 2016.
- 3- حسان بخيت، قراءة تحليلية لتطور العرض النقدي، سعر الصرف والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2016، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 15، العدد 20، جامعة الشلف - الجزائر، 2019.

- 4- علي حسن، عبد اللطيف الشومان، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبارات جدر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء. مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 09، العدد 34، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2013.
- 5- فارس هياش، دراسة تحليلية للعلاقة والأثر المتبادل بين الكتلة النقدية وسعر الصرف - دراسة حالة الجزائر للفترتين (1992 - 2001 و 2002 - 2011)، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 14، جامعة سطيف 01، 2014.
- 6- محمد كريم قروف، السياسة النقدية الحديثة واستهداف التضخم في الجزائر - دراسة تحليلية للفترة 1999-2011، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، العدد 14، الدنمارك.
- 7- محمود صالح عطية، تحليل العوامل الموضوعية المؤثرة في سوق الأوراق المالية مع الإشارة إلى سوق العراق، مجلة ديالي، العدد 54، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة ديالي، 2012.
- 8- ميلود وعيل، سعدية حديوش، دراسة العلاقة بين عرض النقود والتضخم في الجزائر 2000-2016، مجلة التنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، العدد 03، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي - الجزائر، 2017.
- 9- هيل عجمي جميل الجنابي، عرض النقد في عمان والعوامل المؤثرة فيه للفترة 1974-2003، مجلة العلوم الاقتصادية الإدارية، العدد الثاني، عمان، الأردن، ديسمبر 2007.

رابعا: الملتقيات والمؤتمرات

- 1- امحمد بن البار، فردي طهراوي، اثر تقلبات أسعار الصرف على التضخم النقدي في الجزائر خلال الفترة 1980 - 2012، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي بالتعاون مع مخبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME - بحث وإبداع، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة معسكر، يومي 12 و 13 ماي 2014.
- 2- أمينة بلحنافي، عبد الرحمان تسابث، علاقة البطالة بالتضخم في الجزائر - دراسة قياسية 1970-2012، الملتقى الوطني حول التضخم في الجزائر: الأسباب، الآثار والعلاج على ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية الراهنة، جامعة جيجل، يومي 28-29 أكتوبر 2013.
- 3- سامية لحول، ريمة باشة، دور التضخم في اتخاذ القرارات لمنظمات الأعمال، الملتقى الوطني حول التضخم في الجزائر: الأسباب، الآثار والعلاج على ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية الراهنة، جامعة جيجل، الجزائر، يومي 28-29 أكتوبر 2013.
- 4- منير لواج، لوييزة فرحاتي، التضخم في النظرية الاقتصادية: الأسباب والنتائج، الملتقى الوطني حول التضخم في الجزائر، الأسباب-الآثار والعلاج على ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية الراهنة، جامعة جيجل، الجزائر، يومي 28-29 أكتوبر 2013.

1- سنوسي علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم

التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.

سادسا: المراجع الأجنبية

1-Eser Tutar, **Inflation Targeting in Developing Countries and Its Applicability to the Turkish Economy**, Thesis submitted to of the requirements for the degree of Master of Arts in Economics ,the faculty of the Virginia Polytechnic Institue and state University in partial fulfillment, Copyright 2002

2-UTTAnlal Joshi" **Effect of Money Supply on Inflation in Nepal**" Derge doctor university of Nepal 2021.

3-Hatice Pehlivan Jenkins and salih Turan Katircioglu , **The Bounds Test Approach for Coitegration and Causality between Financial Development , International Trade and Economic Growth : The Case of Cypurs**, Journal Applied Economics , Routledge , Volume 42 issue 13, 2010.

4-PESARAN M. HASHEM, SHIN, YONGCHEOL SHIN, RICHARD J, SMITH, "**BOUNDS TESTING APPROACHES TO THE ANALYSIS OF LEVEL RELATIONSHIPS**", JOURNAL OF APPLIED ECONOMETRICS, 16, 2001.

5-Dave Giles, **Econometrie Beat : Dave Giles'Blog**, ARDL Model-Part II-Bounds Tests, 2013.

6-Chris Chatfield, **The Analysis of Time Series: An Introduction**, 6th edition, Chapman & Hall CRC Press, 2004.

7-Bourbounais, R, **Econométrie**, DUNOD, 2004 .

8-Usman. S, **Testing causality with application to exchange rate for Swedish kroner with GB pound and US dollar**, M. Sc. thesis, School of Economics and Management, Lund university, Swesen, 2005.

9-Carter, R. Hill,William. E, Griffiths. Guay, C. Lim, **Principles of Econometrics**, 4th edition, John Wiley & Sons Inc, 2011.

10-Oteng-Abayie Eric Fosu- Frimpong Joseph Magnus, "**Bounds Testing Approach to Coitegration: An Examination of Foreign Direct Investment Trade and Growth Relationships**", American Journal of Applied Sciences, 3(11), 2006.

11-Bayo Fatukasi - Gabriel Kola Olorunleke- Gbenga F. Olajide- R. Santos Alimi, "**Bounds Testing Approaches to the Analysis of Macroeconomic Relationships In Nigeria**", European Journal of Business and Management, Vol.7, No.8, 2015.

12-Kidanemariam Gidey Gebrehiwot, "**The Impact of Human Capital development on Economic Growth in Ethiopia: Evidence from ARDL Approach to CoIntegration**", Journal of Economics and Sustainable Development, Vol.6,No.13,2015.

13-BREUSCH, T. S,**TESTING FOR AUTOCORRELATION IN DYNAMIC LINEAR MODELS**, australian economic papers, Vol 17(issue 31), December 1978.

14-ENGLE, R. F, **Autoregressive Conditional Heteroscedasticity with Estimates of the Variance of United Kingdom Inflation**, Econometrica, Vol 50(issue 4), July 1982.

15-BREUSCH ,T. S, & PAGAN, A. R, **A SIMPLE TEST FOR HETEROSCEDASTICITY AND RANDOM COEFFICIENT VARIATION.** Econometrica, vol 47(issue 5), September 1979.

16-Jarque, C. M, & Bera, A. K, **EFFICIENT TESTS FOR NORMALITY, HOMOSCEDASTICITY AND SERIAL INDEPENDENCE OF REGRESSION RESIDUALS,** Economics Letters, issue 6, 27 october 1980.

سابعاً: المواقع الالكترونية

- 1- <https://www.sunway.edu.my/others/vol2/choong13.pdf>
- 2- <https://api.worldbank.org/v2/ar/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?downloadformat=excel>
- 3- https://www.bank-of-algeria.dz/wpcontent/uploads/2022/09/Bulletin_retro_juin_2022.pdf
- 4- <https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2023/11/Rapport-BA-2022-Ar.pdf>
- 5- <https://data.albankaldawli.org/indicator/PA.NUS.FCRF?end=2022&locations=DZ&start=1980>

المخلص

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الكتلة النقدية على التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2022، وذلك من خلال التطرق إلى المفاهيم النظرية لكل من الكتلة النقدية والتضخم والنظريات المفسرة لها باستخدام المنهج الوصفي، بالإضافة إلى تحليل واقع المتغيرات في الجزائر خلال فترة الدراسة والاعتكاف على أهم التغيرات الحاصلة في هذه الفترة، بالإضافة إلى المنهج التجريبي باستعمال منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة عبر الزمن ARDL.

توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري خلال الفترة محل الدراسة تميز بالتقلب على مستوى المستويات العامة للأسعار وذلك راجع لعدة عوامل اقتصادية، اجتماعية وحتى سياسية، كما أن هناك تأثير متماثل لكل من الكتلة النقدية، سعر الصرف والإنفاق الحكومي على التضخم الجزائري، وأيضا أثر إيجابي ومعنوي لهاته المتغيرات.

الكلمات المفتاحية: تضخم، كتلة نقدية، سعر صرف، إنفاق حكومي، جزائر، منهجية ARDL.

summary

The study aimed to identify the impact of the monetary mass on inflation in Algeria during the period extending from 1980 to 2022, by addressing the theoretical concepts of both the monetary mass and inflation and the theories explaining them using the descriptive approach, in addition to analyzing the reality of the variables in Algeria during the period of study and retreat. On the most important changes occurring in this period, in addition to the experimental approach using the autoregressive methodology for slowed time lags over time (ARDL).

The study concluded that the Algerian economy during the period under study was characterized by volatility at the level of general levels of prices, due to several economic, social and even political factors. There is also a similar effect of the monetary mass, the exchange rate and government spending on Algerian inflation, as well as a positive and moral effect of this. Variables.

Keywords: inflation, money supply, exchange rate, government spending, Algeria, ARDL